**الفكر النحوي لفخر الدين قباوة/قراءة نصّية في كتاب وظيفة المصدر**

**م.د.ميمونة عوني سليم**

**جامعة تكريت/كلية التربية للبنات**

**بسم الله الرحمن الرحيم**

الحمد ّلله ربّ العالمين، والصلاة والسلام على النبيّ الأمين، وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد..

فقد جاء النصّ في الكلام العربي من أجل استنباط القواعد والتحليل والتفسير، والنصوص في الكلام العربي كثيرة أولها وأعلاها هي نصوص القرآن الكريم، والحديث النبوي الشريف والشعر والنثر، وقد تناول النحاة النصوص بأنواعها المختلفة محللين وشارحين لغرض التفسير والتوجيه وبما تسمح به أدواتهم المعرفية وقواعدهم وأصولهم ومناهجهم .

ومن هؤلاء النحاة عالم من أعلام هذا القرن وهو الدكتور(فخر الدين قباوة) الذي تعددت جهوده النحوية، وقد اخترنا منها جهداً واحداً عسى أن نبيّن ما فيه من أفكار من خلال هذه القراءة المتعجّلة، فقد كان كتابه(وظيفة المصدر في الاشتقاق والإعراب) بحثاً ميدانياً للتأصيل في آفاق هذين العِلمَين.

إذ يشغل عنصر المصدرية في اللغة العربية حيزاً كبيراً في ميادين المخزون اللغوي، وتتصل إشعاعاته الحيوية بجميع مظاهر العِلمين المكونين للنحو، أي: الإعراب والصرف، وقد غفلت الدراسات والبحوث للتعرّض له ولم تُبرز مكانته الحيوية وسلطانه المستبد في ميادين اللغة، لهذا خصَّ قباوة هذا الموضوع ببحثٍ قائمٍ برأسه، وخصصناه نحن بالدراسة والتحليل والقراءة، عسى أن نميط اللثام عن هذا العالم، ونتمكّن من دراسة كتابه دراسة نصية وقراءة مستفيضة..

قُسّم البحث حسبما تقتضيه الضرورة إلى مِهاد كشفنا فيه النقاب عن حياة الدكتور(فخر الدين قباوة) ومؤلفاته ووصف موجز للكتاب موضوع الدراسة، ومطالب اثنين خصصنا الأول لوظيفة المصدر في الاشتقاق، وخصصنا الثاني لوظيفة المصدر في الإعراب.. مستعينين بأهم المصادر وأولها كتاب (وظيفة المصدر في الاشتقاق والإعراب)، ومصادر منوعة كالمعجمات وكتب النحو المختلفة ...

وهذا جهد المقل فإن أصبنا فمن الله وفضله وإن أخطأنا فليس لنا سوى التوبة،وخير الخطائين التوابون...

* **مِهــاد:**

القارئ لكتاب الدكتور فخر الدين قباوة **(وظيفة المصدر في الاشتقاق والإعراب)** يجد أنَّ مؤلفه قد بذل جهداً كبيراً ليخرجه بصورته التي وجدناها عليه، فدرسناه وقرأنا أفكاره وناقشنا ما فيها.

انقسم المِهاد إلى قسمين اثنين، ضمّ الأول حياة المؤلف، أي: الدكتور(فخر الدين قباوة)، وضمّ القسم الثاني نظرة في بعض مؤلفاته التي اخترناها، وسبب اختيارنا لها أنها كانت منوعة بين نحو وتحقيقٍ وإعراب.

* **ولادته ونشـأته:**

ولد الدكتور(فخر الدين قباوة) عام 1933 في مدينة حلب في الجمهورية العربية السورية، كان أبوه نجيب وجده عمر من عامة الناس، صاحبي مقهى شعبي في شارع السيد من مدينة حلب وليس لهما صلة بالعلم إلا بعض اطلاع والده على شيء من القراءة لكتب التفسير والفقه والأدب، وقد تلقى فخر الدين الدراسة الابتدائية، وعَمِل مع والده ثم مع أخيه الكبير في المهن الحرة بعد وفاة والده والحاجة الى مورد العيش.

وبعد بضع سنوات عاد يتابع الدراسة ليلاً مع مواصلة العمل نهاراً حتى نال الشهادة المتوسطة ثم دخل دار المعلمين، فنال أهلية التعليم الابتدائي فالشهادة الثانوية.

وكان هذا مما يسر به التعليم في المدارس الابتدائية سنة 1945، ثم التحق بكلية الآداب من جامعة دمشق، وعلى نفقة وزارة التربية لمدة خمس سنوات، نال فيها الاجازة في علوم اللغة العربية وآدابها سنة 1958 ودبلوم الخاصة في الإدارة والتفتيش التربوي، ومارس التعليم في المدارس الثانوية، ثم منحته جامعة القاهرة درجة الماجستير فالدكتوراه في الأدب القديم سنة1966.

وقد زار مصر والاردن ولبنان والعراق والمغرب وبعض البلاد الخليجية وفرنسة وإسبانيا واليونان وبلغاريا وباكستان والصين الشعبية، فاستفاد من ذلك اطلاعاً على أوضاع الامم، وعلى اوضاع اللغة العربية والمسلمين(1).

عيّن مدرساً للآدب القديم في كلية الآداب بجامعة حلب سنة 1967، فدرّس الآدب القديم والنحو والصرف ثم استاذاً في النحو سنة 1977، وهو يتابع تدريسه الماضي ذكره في جامعتي حلب وتشرين، واعيرت خدماته جامعة محمد بن عبدالله بمدينة فاس في المغرب خلال عامي 1979-1983 ليدرس الأدب القديم والنحو والصرف ثم رجع الى عمله في جامعة حلب، وقام بزيارة علمية بضعة اشهر لمعهد الدراسات الشرقية في بكين بالصين الشعبية(2).

وبضعة أشهر أخرى لجامعة العين في الامارات العربية المتحدة، وفي عام 1989 تعاقد وكلية العلوم العربية والاجتماعية من جامعة الامام محمد الاسلامية في القصيم من السعودية، ليدرس الأدب القديم والنحو والصرف، ثم عاد سنة 1992 الى جامعة حلب ليتابع فيها عمله حتى الآن(3) .

وخلال ذلك كله، كانت تعترضه عقبات جمة، من خلال القوانين غير الاسلامية ومزاحمات الزملاء والأقران، بما يظنونه ترفعاً أو منافسة في العمل والانتاج، ومشكلات الواقع الاستعماري المرير، لما فيه من غزو فكري وروحي وعلمي، وتهديد للدين واللغة والشخصية الاسلامية وقد حاضر أيضاً لطلاب الدراسات العليا، في علمي الاعراب والصرف ومنهج البحث والتحقيق.

في سنة 2005 أُحيل على التقاعد، ثم رغبت وزارة التعليم العالي في عودته إلى كلية الآداب للاستفادة من خبرته وعلمه في الإشراف على الدراسات العليا، ولكنه اعتذر بعد عمل شهرين لِما لقي من نيّات بعض العاملين في الكلية، ولكي يتابع مشروعاته في البحث والتحقيق، وقد استطاع خلال ثلاث سنوات أن يدفع إلى المطابع أكثر من خمسة وعشرين كتابًا(4).

وأشرف على رسائل لنيل درجتي الماجستير والدكتوراه في الأدب القديم والنحو والصرف، وشارك في لجان التحكيم لهما، وفي لجان علمية وثقافية وندوات ومؤتمرات عربية واسلامية، وتقويم أنتاج بعض الزملاء وبحوث علمية للمجلات المحكمة، وإعداد مواد للموسوعات العلمية في الاردن وتركية ودورات لتدريس غير العرب للغة العربية وانتخب عضواً في بعض المجاميع العلمية في البلاد العربية(5) .

* **الانتاج العلمي لفخر الدين قباوة**

أما الانتاج العلمي لفخر الدين قباوة فهو متعدد فكان منه ما هو تأليف ومنه مقابلات علمية وخاصة في الأدب واللغة والنحو، ومنه ماهو تحقيق للمصادر التراثية .

وكان شعاره الدائم هو الجهاد والصبر والانتاج والاخلاص مع حمد الله – عز وجل-على دوام الايمان والصحة والعمل ووصية للزملاء والطلاب والمسلمين جميعاً هي قول النبي محمد إن قامت الساعة وبيد احدكم فسيلة فإن استطاع ألا يقوم حتى يغرسها فليفعل (6).

- **في التحقيق(7):**

يتوزّع إنتاجه العلمي بين ما هو تأليف نحو: المفصل في تفسير القرآن الكريم، والتفسير الوافي المفيد، وإعراب الجمل وأشباه الجمل، وتحليل النص النحوي: منهج ونموذج، والتحليل النحوي: أصوله وأدلّته، والتصريف المشترك، وتطور مشكلة الفصاحة والتحليل البلاغي وموسيقى الشعر، ومشكلة العامل النحوي ونظريةُُ الاقتضاء، والمهارات اللغوية وعروبة اللسان، وتكوين المهارات النحوية، وأين قدسية اللغة العربية ؟ ثم المقالات العلمية في الأدب واللغة والنحو، وقد نشرت في المجلات العلمية والأدبية،  
 **وبين ما هو تحقيق للمصادر التراثية**، نحو:الاختيارين للمفضل والأصمعي، والألفاظ وإصلاح المنطق لابن السِّكِّيت، وشرح اختيارات المفضل والإيضاح في شرح سقط الزند وشرح المعلقات العشر وتهذيب إصلاح المنطق وتهذيب الألفاظ وشرح المقصورتين والوافي في علمَيِ العروض والقوافي للخطيب التبريزي، والجمل في النحو للخليل بن أحمد، والجنى الداني في حروف المعاني وشرح الألفية للمرادي، وشرح قواعد الإعراب، وشرح الملوكي في التصريف، وشرح شعر الأخطل، وشعر زهير بن أبي سلمى، والقسطاس في علم العروض، ومبرز القواعد الإعرابية، والممتع الكبير، ونصوص نحوية فيها مختارات من الكتب التراثية .

* **نظرة في بعض جهوده:**

من كتبه التي اخترناها لننظر فيها كتاب(المورد النحوي: نماذج تطبيقية في الاعراب والصرف)، يقع الكتاب في(376)صفحة، من القطع المتوسط، صدرت طبعته الأولى سنة2006، أي بعد تقاعده من الوظيفة وتفرغه للتأليف، وهو نماذج تطبيقية للإعراب والصرف، اختار لها نصوصاً من الشعر القديم الذي يبدأ بختام العصر الجاهلي وينتهي بأواخر العصر الاسلامي .

هذه النصوص مطبوعة معزوة الى اصحابها ومصادرها مفسّراً القريب وشرح ما يقتضي الشرح من المعاني ثم يتناول كل بيت منها على حدة فيبسط إعراب مفرداته وجملة(8)، ويوجه قباوة عناية خاصة المصادر المؤولة(9) وأشباه الجمل، وتمييز الجملة الاسمية من الفعلية والشرطية، والكبرى من الصغرى وذات الوجه من ذات الوجهين(10).

كما أولى الصرف عناية فائقة، فحاول في الحديث عن الكلمة أن يبين الوزن الصرفي والتجرد والزيادة، والابدال والاعلال والقلب المكاني والادغام، كما ميَّز الثلاثي من الرباعي(11)، فاذا كان في الكلمة اسماً ميز المفرد من المثنى والمجموع وحدد نوع الجمع والمفردة وبين صحيح الاخر من غيره والمقصور والممدود والمنقوص، مذكراً كان أم مؤنثاً، جامداً ام مشتقاً ثم وضع نوع الجامد ونوع المشتق .

وإذا كانت الكلمة فعلاً، حدد باب الثلاثي المجرد ونوع الفعل عامة صحيحاً سالماً مهموزاً مضعفاً معتلاً، والمزيد ذكر معاني الزيادة فيه .

فإن كانت الكلمة تصرف ذكر أصلها وما يطرأ عليها من قلب مكاني وحذف وزيادة، وإبدال واعلال، وإن كان للكلمة أكثر من وجه محتمل في الاعراب أو الصرف انتشار أيسر الوجوه واقيسها مكتفياً به .

كما ابتعد عن السرد والاعاريب المختلفة والمذاهب المتباينة في المسائل النحوية، وسار في الترتيب من الاعمّ الى العام ومن الخاص الى الاخصّ .

وختم الكتاب بفهرس لأهم المسائل الاعرابية(12) وآخرَ للصرف(13)،ومحتوىً للكتاب(14).

أما كتابه الآخر فهو**( قراءة موجهة لمصادر التراث في رحاب المكتبة العربية، مناهج– ونماذج**)، وهو من الكتب المتوسطة الحجم يقع في(212)صفحة من القطع المتوسط،ينقسم الكتاب الى تمهيد وبابين :

في التمهيد، بسط مناهج قراءة النص، وبيَّن مستويات القراءة الثمانية الأداة والفهم والحفظ والتقويم والبحث والتحقيق والتوجيه والتحليل(15) .

**أما الباب الاول**: فكان تحت عنوان (مصادر القراءة والنوادر)(16)، وتوزع على فصلين فصل عن(المصادر والمراجع)(17)، تحدث فيه عن المكتبة العربية، مميزاً بين المصدر والمرجع، كما ميز بين دائرة المعارف العامة والخاصة مع ذكر وبيان لأشهرهما، ثم اتبع بعد ذلك اهم المصادر والمراجع في العلوم موزعة بحسب التخصص ومصاحبة لأسماء المؤلفين وأمكنة الطباعة وتاريخها .

وخصص الفصل الثاني عن (نوادر أبي زيد)(18) حيث ترجم لأبا زيد الأنصاري، حياته وآثاره العلمية ومنزلته بين رجال العلم والمعرفة ،ثم خصص كتاب النوادر بدراسة مفصلة .

**تضمن الباب الثاني**: للنماذج التطبيقية(19) وقسَّمه إلى ثلاثة فصول :

**الفصل الاول**: وضع تحت عنوان (نموذج موجه اقتصر فيه على نص من مستهل كتاب النوادر(20)، فعرض صورة للنص المطبوع ووزعه في عناوين وفقرات مناسبة، مع الضبط اللازم وعلامات الترقيم المناسبة وما يقتضي ذلك من تفسير وشرح واقفاً أمام المسائل والمشكلات والقضايا في علوم القرآن والحديث والرواية واللغة والإعراب والصرف والبلاغة والنقد والاجتماع والتراجم والعروض والقافية والأنساب، كل ذلك يفسر دلالالته ومراميه وأبعاده بالتفصيل ملحقة بها المصادر والمراجع المعتمدة .

**الفصل الثاني:** تحت عنوان (حقائق ومعلومات عن النص) تحدث فيه عن التوثيق للعلم والمعرفة وشذرات علمية ومعرفية وملامح اجتماعية ولغوية عن حياة الجاهلية والاسلام في العلاقة بين الرجل والمرأة وبين الراعي والرعية ثم أساليب من الاستدلال في نوعية المباشر وغير المباشر(21) .

**والفصل الثالث**: تحت عنوان (نماذج للتوجيه)(22) فاختار مجموعة من النصوص المختلفة والموضوعات والمصنفات هيأها للقراءة يجرون فيها تنفيذ المقترح وقد جمع هذا الفصل عشرة نصوص من علوم الفقه واللغة والنقد والاعراب والصرف والشعر والتراجم والتاريخ والشرح والتعريب والتفسير، كل ذلك محققاً ومصوباً ماكان فيه من تصحيف أو تحريف أو تشويه للتعبير أو المقاصد، ويوجد في الكتاب فهرس محتوى وترجمة لحياة المؤلف وانتاجه العلمي(23).

أما الكتاب الآخر فهو (**علم التحقيق للمخطوطات العربية بحث تأسيسي للتأصيل**)، صدرت طبعته الأولى سنة2005، ويقع في(478)صفحة من القطع المتوسط .

وهو بحث منهجي لتحقيق نصوص التراث يستعرض تأريخه وبلوغه مرتبة العلم ذي الاصول والمفاهيم وأساليب التنفيذ، وقد اكتشف المؤلف من خلال ذلك أنَّ علم التحقيق التراثي علم عربي اسلامي قديم، وقد عالج هذا الموضوع فوضع له اصولاً راسخة واضحة .

يتوزع الكتاب على تمهيد وبابين:تحدّث في التمهيد عن شخصية المحقق، وعبث المفسدين في الارض ومفهوم التحقيق والسمات الشخصية للمحقق والتأهيل للمحققين(24).

**الباب الاول**: وضع تحت عنوان (علم التحقيق واصوله)(25) وانقسم الى ثلاثة فصول: **الفصل الاول:** (أصول التحقيق وتاريخه العربي )، وآخر عن(أصول التحقيق النظري) (26)، وثالث عن(أصول التحقيق العلمي) (27).

**أما الباب الثاني:** فكان تحت عنوان (متممات التحقيق) وينقسم الى ثلاثة فصول أيضاً :

- الفصل الاول: (المكتبة العربية للمتممات)(28) ،وهي المكتبة العربية لما فيها من مصنفات ومصادر ومراجع، وخصص الفصل الثاني عن (التعليقات الهامشية)(29) وما تقتضيه من بيان وتفسير وتقويم وتخريج وتوثيق للنص، كما خصص الفصل الثالث للـ (الفهارس والمقدمة)(30) تحدث فيه عن أنواع الفهارس ومقدمة التحقيق .

يوجد في الكتاب فهرس مصادر ومراجع(31)ومحتوى كتاب(32)كما يوجد ترجمة لحياة المؤلف ونماذج مصورة من بعض الكتب .

أما كتابه (**إشكاليات في البحث والنقد النحويين**) فكان كتاباً صغيراً يقع في(144)صفحة، صدرت طبعته الأولى سنة2004.قسّمه قباوة إلى: أربعة أقسام كانت كما يلي:

1. مشكلة الدرس النحوي مع نظريات علم اللغة(33)وقد عالج فيها قضية التأثير والتأثر بين مظاهر الحضارة والعلوم والفنون ثم عرض ميول الدرس اللغوي المعاصر وما ولدته من النزعات والتوجيهات العامة والخاصة للدرس النحوي(34) مع ذكر الدواعي والمقاصد وتحليل معطياتها وما تنطوي عليه من أوهام ومعطيات، وما تحمله من حقائق ايجابية مثل رسوخ الاصول النحوية عند العرب، وتأثر البحث اللغوي الاعجمي بها في مسيرته المعاصرة وانعكاس ذلك على التفكير العلمي لمسائل النحو وموضوعاته .

2. مشكلة الزيادة لحروف المعاني(35) هذه المشكلة تنازع فيها رجال اللغة والنحو والتفسير والبلاغة والبيان والأصول .

وقد تبين أنَّ محط الخلاف لفظي بتفهم المقاصد الاصطلاحية وتحديد المعاني النحوية والبلاغية للزيادة لتزول دواعي الشقاق والخلاف وتحدث في هذه المشكلة من مشكلة الزيادة وأنواع الحروف وزيادتها والفوائد المعنوية والفوائد اللفظية(36).

3. مشكلة النقد النحوي لنصوص الأدب(37) في هذا القسم وظَّف موضوعات النحو ومسائله في العمليات النقدية لمنجزات الادباء وفيه تعريف عن موقف النقاد من علم العربية واعتمادهم عليه في توجيه الادباء وتقويم نتاجاتهم.

4. مسيرة البحث والنقد في اللغة والنحو(38) : فقد رصد فيه مسيرة البحث والنقد في اللغة والنحو عبر التاريخ العربي فبسط طبيعة الدرس اللغوي عند العرب والصلات المتمايزة بين قديم ذلك وحديثه والخصائص العامة لمنجزات البحث اللساني العربي الحاضر، ومدى استجابته لحاجات الدرس النحوي العربي وأصول التفاعل بين العلوم اللغوية والعالمية.

يحتوي الكتاب على فهرس محتوى الموضوعات (39)،والمصادر والمراجع(40).

وسننظر الآن في كتاب آخر وهو**(فتاوى في علوم العربية**)، يقع الكتاب في(384)صفحة من القطع المتوسط، ويُعنى بحل المسائل والمشكلات والمعضلات التي تعترض الباحثين في ميادين القرآن والحديث واللغة والنحو والأدب، أحياء لسنة الاستفتاء في العلوم الاسلامية .

يتوزع الكتاب بين مقدمة وقسمين، تناولت المقدمة تاريخ أعاريب القرآن الكريم والاصول المنهجية لاجراءات التطبيقات النحوية في الاعراب والصرف ومعاني الادوات وسُنّيَة عروبة اللسان وتاريخ النحو منذ عهد النبوة ودخول علوم العربية حرم الفتاوي كالعلوم الشرعية(41).

أما القسم الاول فتناول:(المسائل الاعرابية) الذي تحدث فيه عن المسائل الاعرابية ضمن آيات قرآنية وأبيات شعرية(42).

وتناول القسم الثاني(المسائل العامة)، وهي المسائل الصرفية ومعاني الأدوات والتفسير واللغة(43).

يوجد في الكتاب عدداً من الفهارس وهي فهرس الاعراب(44)، وفهرس الصرف(45)، وفهرس الادوات(46)،وفهرس المسائل الصرفية(47)،وفهرس المحتوى(48).

أما كتابه**(اعراب الجمل واشباه الجمل**) فيقع في (397) صفحة من القطع المتوسط، صدرت أولى طبعاته سنة 1979 ثم تتالت بعدها الطبعات وصولاً إلى الطبعة التي بين أيدينا وهي الطبعة الرابعة الصادرة سنة1996.

ينقسم الكتاب الى أربعة فصول: تضمن الأول(أقسام الجمل)(49) ويبدأ فيه بالفرق بين الجملة والكلام، ثم عرض اقسام الجمل، مبيناً ضرورة الاهتمام بالجملة الشرطية والافعال الظرفية، ثم وقف عند الجملتين الكبرى والصغرى وفصَّل أنواع كل منهما .

أماالفصل الثانيفقد تناول(الجمل التي لا محل لها من الاعراب)(50) ، وقد استهله ببيان علاقة الجمل بالإعراب ثم فصَّل البحث في الجمل العشر التي لا محل لها من الإعراب.

وتناول الفصل الثالث (الجمل التي لها محل من الاعراب)(51) وفيه بيان المحل الاعرابي للجملة، موضحاً المفرد الذي تؤل به الجمل العشر التي لها محل من الاعراب ثم بسط التشابه والخلاف بين الجملتين الحالية والوصفية .

خصص الفصل الرابع لـ(اشباه الجمل)(52) وافتتحه بتفسير معنى شبه الجملة والتعلق والحديث عن الاسم المرفوع بعد شبه الجملة ووجوب حذف المتعلق وموضوع تقدير المتعلق المحذوف وضرورة كون المحل هو للمتعلق لا لشبه الجملة وأوضح السبب في تسمية شبه الجملة وتعليقها وتحدث عن الظرف والجار والمجرور وشرط التعلق وبسط مواقع الجواز والوجود في حذف المتعلق .

يضم الكتاب عدداً من الفهارس هي :

1. فهرس الآيات(53).

2. فهرس الأحاديث(54) .

3. فهرس الأمثال والشواهد الشعرية(55).

4. فهرس القوافي(56).

5. فهرس المصادر والمراجع(57).

6. فهرس محتوى الكتاب(58).

يضم الكتاب شواهد من القرآن الكريم والحديث الشريف ودواوين الشعر ومختاراته.

أما أهم كتاب وهو موضوع البحث فهو كتاب(**وظيفة المصدر في الاشتقاق والإعراب**) وهذا الكتاب سنقرأ محتوياته في هذه الصفحات، يقع الكتاب في(224)صفحة من القطع المتوسط،صدرت أولى طبعاته سنة 2007، قسّمه قباوة إلى مقدمة وبابين اثنين، خصص الأول لوظيفة المصدر في الاشتقاق، الذي قسّمه بدوره إلى فصلين اثنين، خصص الأول لمفهوم المصدرية والاشتقاق، وخصص الثاني لأصل الاشتقاق في المصادر التراثية.

أما الباب الثاني فقد خصصه لوظيفة المصدر في الإعراب، وقسّمه كذلك إلى فصلين اثنين، خصص الأول لأنواع الإعراب، وخصص الثاني للمصدر والإعراب التحليلي.

يُعدّ هذا الكتاب بحثاً جديداً عن الجذور الأصلية للمصدر في اللسان العربي، يبيّن ما غفل عنه كثير من النحاة واللغويين والدارسين، وألقوا فيه أحكاماً متناقضة متضاربة رسخت معالمها في الأذهان والألسنة والأقلام، وصارت مجال حوار وجدال واحتجاج على مدى الأجيال.

عالج قباوة هذا الموضوع على مدى ثلاثين سنة، متتبعاً جزئياته وشوارده، محاضراً هذه المواد لطلبة الدراسات العليا، وقد ظهرت نتائجه باستقراء عملي لعينات عشوائية شملت العديد من المصنّفات، فكانت النتائج علمية وموثقة بالأدلة الموضوعية الوافية، وهذا ما سنتعرّف عليه بين طيّات الأوراق القادمة.

* **المطلب الأول: وظيفة المصدر في الاشتقاق:**
* **أنواع الاشتقاق:**

**المصدر لغة**:- من ((أصْدَرتهْ فصَدَر، أي : رَجَعْتهُ فرجَع ، والموضع مصَدْرَ، ومنه مصادر الافعال وصَادَره على كذا))(59) .

أو هو (( اسمٌ دال بالأصالة على معنى قائم بالفعل أو صادر عنه ، أما حقيقةً أو مجازاً أو واقع على مفعول))(60).

أما اصطلاحاً فهو ((الاسم الدال على الحدث،الجاري على الفعل، كالضَرْبِ والإكرام))(61).

ويُعرّفه د. فاضل السامرائي بأنه الحدث المجرد فيستعمل أحياناً الفعل فيكون له فاعل، ومفعولا به، وقد يستعمل استعمال الافعال اللازمة كقوله تعالى (( وما كيد فرعون إلا في تباب)) -غاافر: ٣٧- (62).

وعرّفه فخر الدين قباوة بقوله ((اسمٌ يدل على مضمون الفعل مجرداً من الزمان ويشتمل على الاحرف الاصول لفعلهِ الماضي))(63).

وقد رأى علماء البصرة أنَّ (( المصدرَ جديرٌ بالأصالة والإنجاب في تاريخ اللغة، تتفرع منه الافعال ومشتقات الاسماء، فتحمل مايتضمنه من معنى الحدث مضافاً اليه دلالات الصيغ التي صُبّت فيها))(64).

بينما اختلف علماء اللغة في مفهوم المصدر، فهم يرونه ((اللفظ اللغوي الذي تبنى منه جميع المفردات المشتركة في جوهر معناها وفي حروفها الاصول بنسقٍ موحد، فالزمرة التي تجتمع على دلالة لغوية شبه موحدة، وأحرف معينة ذات نسقٍ مشترك هي مشتقة من المصدر، ولا فرق في هذا بين الافعال وأسماء الذوات وما يطلق عليه النحاة وصف الاشتقاق))(65).

فالاشتقاق لغة (( أخذ شق الشيء، والاخذ في الكلام، وفي الخصومة يميناً وشمالاً، وأخذ كلمة من كلمة))(66) .

ويرى ابن منظور (ت711هـ) أنَّ الشقّ هو الصدع البائن وقيل هو الصدع عامة(67).

أما اصطلاحاً فهو (( أخذ كلمةٍ أو أكثر مع تناسبٍ بينهما في اللفظ والمعنى))(68) .

وقيل إنه((توكيد لبعض المعاني من بعض، والرجوع بها إلى أصل واحد، يحدد مادتها ويوحي بمعناها المشترك الأصيل، مثلما يوحي بمعناها الخاص الجديد))(69) .

وقد اختلف النحاة(70) في أصلية المصدر وفرعيته، وطال الاحتجاج بينهم(71)، فقد ذهب بعض علماء الكوفة(72) في طريق مغاير، وزعموا أنَّ المصدر هو مشتق من الفعل، وأنّ لفظ مصدر ليس اسم مكان تصدر منه المشتقات، وإنما هو مصدر ميمي بمعنى اسم المفعول، ومسّماه مصدور بهِ عن الفعل، كمركب فارهٍ ومشربٍ عذب، والمراد مركوبٌ فارهٌ ومشروبٌ عذبٌ .

وقد زعم بعض اللغويين أنّ الكلام كلَّه مشتق، وزعم قومٌ أن الكلام كلَّه أصل جامد(73)، فالاشتقاق يولّد تعدداً في الصيغ، فيوجِد مثلاً صيغاً للأفعال والمشتقات في مقابلة صيغة المصدر، والتعدد في الاشتقاق لوجود مصدر أزاء كل فعلٍ أو مشتق عامل(74).

والاصل في الاشتقاق هو المصدر، وهذه هي العلاقة التي تربط بين المشتق والمصدر، كقولنا جَمال، وطرَب، ومجادلة واستعداد، واطمئنان، وقد صيغت منه المصادر الفرعية، مصدر المرة والميمي، ومنه ايضاً اشتقت الافعال والأسماء المشتقة كالفعل الماضي والمضارع والأمر والمكان والآلة (75).

أما الخلاف النحوي الذي حصل بين النحاة حول أيهما هو الأصل الفعل أم المصدر، فقد ذهب البصريون الى أن المصدر هو أصل الاشتقاق والفعل مشتق منه(76)، ونستطيع أن نستنتج من هذا الخلاف ((أن البصريين نظروا الى جهة المعنى فوجدوا أن المصدر يدل على الحدث خالصاً من أي ارتباط آخر، على حين أن الفعل يدل على مدلولين هما الحدث والزمان، وأما المشتقات الاخرى ففيها زيادة على الحدث والزمان، كذلك ذهب البصريون إلى أن المصدر أصل الاشتقاق))(77) .

أما الكوفيون فقد ذهبوا الى أنَّ (( الفعل هو أصل الاشتقاق وعنه صدر المصدر والمشتقات، وزعم ابن طلحة استاذ الزمخشري أنَّ المصدر أصلٌ مستقل، والفعل أصل آخر مستقل، وليس أحدهما مشتقاً من الآخر، وذهب السيرافي والفارسي الى أنَّ الفعل مشتق من المصدر، وهو أصل للمشتقات من الاسماء، يريد أنَّ الاسماء المشتقة فروعٌ عن المصدر بوساطة الفعل))(78).

وحجة الكوفيون في استدلالهم هذا نظراً أنَّ المصدر يكون صحيحاً إذا كان الفعل صحيحاً، ويكون معتلاً إذا كان الفعل معتلاً، وأنَّ الفعل يعمل في المصدر، وقد نظر الكوفيون إلى التجرد والزيادة، ورأوأ أنَّ الصيغ تجرد الفعل الماضي المسند الى الغائب المفرد، كقولنا: ضرب، لذلك جعلوا الفعل الماضي أصلاً للمشتقات(79).

وإذا ما عدنا إلى المعاصرين فسنجد أنهم اتخذوا سبيلاً آخراً مُستمداً من آثار المستشرقين، فهم يرون أنَّ الجذر اللغوي هو أصل الاشتقاق(80)، مثلاً الأحرف (ض- ر- بَ) هي أصل الاشتقاق، ومنها يأتي المصدر والافعال والمشتقات واسماء الذوات التي تتضمن هذه الاحرف وعلى نسقها هذا، لأنها أصوات خالية من المعنى اللغوي ولها مهمة وظيفية تؤديها في تلخيص العلاقة بين المفردات العائدة اليها(81).

وعندما ننظر في ألفاظ العربية فسنجد أن هناك كثيراً من الالفاظ التي تتشابه في الحروف وتختلف في المعنى، ولا سيما الالفاظ ذات الجذر الثلاثي مثلاً ( ب – غ – ي) لها في العربية ثلاثة معانٍ، الاول قولنا بغيتُ الشيء إذا طلبته، والثاني قولنا : بغى الحاكم إذا تجاوز الحد وظلم، والثالث قولنا: بغت الفاجرة إذا اكتسبت بفجورها، ولكل من هذه الالفاظ الثلاثة مصدراً خاصاً به يدلّ عليه، فالاول مصدره البُغية، والثاني: البَغي، والثالث مصدره البغاء(82).

وهذا الحال ينطبق على سائر ألفاظ العربية، فقد دخلت هذه الالفاظ حيز اللغة وجاز لها أن تتولد منها مفردات والفاظ كثيرة .

ويرى فؤاد حنّا ترزي أنَّ الجذر يرجع في ظاهره الى ميدان النبات وهو أصل النبتة ومصدر نمائها ومنه تستمد الشكل والبنية والحياة، وماتولدّ عنه، أي: الجذر النباتي من أجزاء الشجرة يشبهه ويتميز بما يناسبه من وظائف منوطة به، فالصواب إذاً أن يُطلق الجذر في اللغة على لفظ لهُ صيغة مركبة محددة، ومعنى أصل ودود منجب لا على أحرف متناثرة عقيمة، فالكلمة العربية لا تؤخذ من جذرٍ منثور أبتر عاجز عن العطاء، بل عن صورة لغوية ناجزة(83).

وهذا الرأي لا يرجحه قباوة أيضاً فهو يرى أن أصالة الجذر الحرفي الذي تصدر عنهُ جميع مفردات الزمرة الواحدة، وهو تسرع وتجاهل للمقاصد المذهبية(84)، فمراد اللغويين هو ارتباط كلمات الزمرة بعضها ببعض دون تفرع أو تقدم أو تأخر أو تمييز، فكلاً منها مشتقة من جذر وهذا مانصّ عليه أبو حيان حين قال ((أنّ كل كلمة مشتقة من الاخرى))(85).

ويرى قباوة أن مراد أبو حيان من هذا النص أنه من المحال أن يتصور اشتقاق كلمة من كلمة لاتشاركها في اللفظ والمعنى، وهذا اختصار سطحي لرأي ابن السّراج في أن ((كلّ لفظتين متفقتين فإحداهما مشتقة من الاخرى))(86)، وهذا المفهوم دلالي للاشتقاق؛ لأنه يعني الارتباط المعنوي بين أفراد الزمرة الواحدة، وهو بذلك يلغي مراتب الاصالة والفرعية(87).

قسّم اللغويون الاشتقاق الى أنواع ، جمعها د. فخر الدين قباوة وخرج منها بنتيجة، فقد قال(88) إنَّ للاشتقاق عدة مستويات وأنواع أجملها بما يأتي :-

**1. الاشتقاق الاصغر**: وهو ((أخذ صيغة من أخرى، مع اتفاقهما معنى ومادة أصلية وهيئة تركيب لها، ليدَلّ بالثانية على معنى الاصل، بزيادة مفيدة لأجلها اختلفا حروفاً أو هيئة، نحو: ضاربٌ من ضَرْب، وحَذرٌ من حَذَر))(89)،وهذا الاشتقاق – كما يرى قباوة– هو اشتقاق صرفي يكون في الافعال والمشتقات، وكذلك تُشُتق من مصدر المجرد ومصادر المزيد ومنها تشتق أفعالها، وهو يوجد بصيغ قياسية ومحدودة وتتمثل فيه نزعة النحاة الى التقنين وضبط ماهو مطرد مطواع للصياغة والتركيب، وبه توضع قواعد لصناعة المفردات العقيمة الدالة على مقاصد صرفية معينة في صور الافعال والمشتقات الاسمية المعروفة، وله ثلاثة شروط: وحدة المادة اللغوية الاصلية لفظاً ونسقاً، والمعنى الدلالي الموحد، والصيغة الاشتقاقية المقننة(90).

**2. الاشتقاق الصغير:** عرّفه العلماء بأنه (( انشاء فرع من أصل يدل عليه))(91) ، أو كما قال ابن جني بانه تأخذ أصلاً من الاصول فتجمع بين معانيه وإن اختلفت صيغه ومبانيه(92)، وهذا الاشتقاق يشترك فيه عامة اللغويين، يريدون به صياغة المفردات المتفقة في نسق المادة الاصلية والمعنى الأصلي وإن لم تكن بالقوالب الاشتقاقية المقننة، وهذا معناه الاخذ بالشرطين الاول والثاني من الاشتقاق الاصغر وإغفال الثالث؛ لينضم الى المشتقات الصرفية لكل المفردات المشاركة لها في اللفظ والمعنى كأسماء الذوات وما هو معدول(93).

فإذا كان للمادة اللغوية بؤرة دلالية وحيدة صارت جميع مفرداتها مشتقة وتعود في النسب إليها كقولنا: العَجَب، فهذه اللفظة يرتد اليها كل لفظة من مادة (العين والجيم والباء) من الافعال والأسماء وهكذا الحال في بقية الالفاظ نحو ضَرَسَ، أو زَهَقَ أو ضلع أو صدق وغيرها، أما اذا كان للمادة اللغوية أثر في بؤرة مشعّة، فكل واحدة من تلك البؤر تستقطب ما ينتسب اليها في الدلالة لتشكل عناصر المادة الواحدة شُعباً متمايزة لها قمم تناسب عدد المتمايزات في الاصول(94).

مثلاً الحَصْد لهُ أصلان:القطع والإحكام(95)، فالحصاد والحصيد والحصائد والافعال المجردة والمزيدة من هذا الفعل مع مشتقاتها القياسية تكوّن زمرة متفرعة عن المعنى الاول، ومقابل ذلك فالمُحَصد من الحبال والدرع الحصداء وما تفرع منها ايضاً يكوّن زمرة ثانية مصدرها المعنى الثاني(96) ،وهكذا بقية الالفاظ المشابهة لها .

ويسمّى هذا النوع من الاشتقاق بنظرية الجذر المفرد التقليدي، وهو ما يتكوّن من أصولٍ معينة وبترتيبٍ ثابت، أي: الجذر الذي لا نجري له تقليبات مختلفة، وهو الجذر الذي نجده في الاشتقاق الصغير(97).

فالاشتقاق الصغير مفهوم اصطلاحي عام يعتمد على الدلالة اللغوية المشتركة ويمثل توجه اللغويين الى الشمول والاستيعاب، والفرق بين النحاة واللغويين في المفهوم الاشتقاقي هو نظير ما يعرف بينهم بالإبدال، والإبدال عند الصرفيين هو ما كان محدوداً بحروف قليلة يقع بينها التبادل اللفظي، واختلف في عدد أحرفه أثمانية هي أم بضعة عشر؟، أما عند اللغويين فهو يشمل جميع الحروف، وهم بذلك يضبطون المخزون اللغوي ويصفون أساليب سلوكه في التبادل الصوتي العام، ومصدره غالباً اختلاف اللهجات(98).

**3. الاشتقاق الكبير**: وهو يولدّ بعض الاتساع في النوع الثاني، فيدخل المعاني الوضعية المختلفة في المادة الواحدة الى بؤرة واحدة، مع استيعابه سائر ميادين الدلالات في المجاز والاشتراك اللفظي والاصطلاح والنقاد، فعندما قلنا أن لفظة (الحصد) تنشطر الى معنيين (القطع والإحكام) يمكن ردّه بسهولة الى حيز واحد، فكلا المعنيين يؤولان الى منتهى الفصل في الامور المادية والمعنوية(99)، ومنه أيضاً أن الاصلين اللذين يشغلان الشَّجْر، هما يعودان إلى مركزية واحدة؛ لأنهما متقاربان ولا يخلو معنياهما من تداخل وعلو(100)، فالشجرة ظاهر ذلك فيها، والمشاجرة سُميت بهذا الاسم لتداخل الكلام وارتفاع بعضه على بعض، وقولنا: تشاجر القوم، إذا اختلفوا كاختلاف أغصان الشجرة(101)، وهذا كله يحقق ما ذهب اليه اللغويون(102).

**4. الاشتقاق الاكبر:** وهو ((عقد تراكيب الكلمة كيفما قلبتها على معنى واحد))(103)، وبذلك فقد استبعدت كل شروط الاشتقاق الأصغر، إذ يكتفي باشتراك المفردات في أحرفها الاصول دون صيغ أو أنساقٍ محددة(104)، وقد استطاع ابن جني أن يجسّد فكرة السلسلة الصوتية للجذور، وقد استخدمها الخليل في تركيب المعجم اللغوي، وهي خطوة تتمثل في محاولته تحويل هذه السلسلة إلى سلسلة دلالية لا مجرد سلسلة صوتية، إذ جعل سلاسل الجذور أو التقليبات المستعملة من جذور ما سلسلة دلالية من خلال الاجتهاد بإثبات دلالة جامعة ترجع إليها شتى التقاليب المستعملة من كل سلسلة جذر، وهو بذلك قد تعرّض للعلاقة الدلالية التي تقوم بسبب الاشتقاق الأكبر(105)، يقول ابن جني:(( واعلم إنّا لا ندّعي أنَّ هذا مستمرٌ في جميع اللغة، كما لا ندّعي للاشتقاق الأصغر أنّه في جميع اللغة، بل إذا كان ذلك الذي هو في القسمة سدس هذا أو خمسه متعذّراً صعباً كان تطبيق هذا وإحاطته أصعب مذهباً وأعزّ ملتمساً، بل لو صحّ من هذا النحو وهذه الصنعة المادة الواحدة تتقلّب على ضروب التقلّب كان غريباً معجباً فكيف به، وهو يكاد يساوق الاشتقاق الأصغر ويجاريه إلى المدى الأبعد))(106).

**5. الاشتقاق الكُبَار**(107): عرّفه د. فخر الدين قباوة بأنه (( يكون بين اللفظين اشتراك في حرفين أصليين أو أكثر، وتناسب في المخارج أو الصفات للباقي))(108)، وهذا التعريف يفقد هذا الاشتقاق لجميع شروط المتقدم فعندما نقول ((نَهَقَ ونَعَقَ))اشتركت اللفظتان في (النون والقاف) واختلفتا في (الهاء والعين) المتقاربتين في المخرج، فالأولى مخرجها من أقصى الحلق والثانية من وسطه، ومن ذلك أيضا شرح وشرعَ وكفلَ وكفنَ، وغمسَ وغمزَ، وهبَّ وخبَّ وغيرها.

أما فيما كانت أصوله رباعية نحو، بلعَم وبلغم، وعجرف وعجرم، وقنطر وقمطر وغيرها(109)، وقد يحصل هذا أيضاً فيما هو خماسي الاصول كما بين إسطبل وإصطبل، وإصطنبول وإستانبول، ومَنجنيق ومنجليق واسطرلاب واصطرلاب(110) .

**6. الاشتقاق الكُبّار**: ويسمى النحت أيضاً، وهو أن ((تصوغ من حروف كلمتين أو اكثر أو بعض الحروف كلمة جديدة، تدل على مجموع معنى ما أخذت منه))(111)، ويرى قباوة أنَّ هذا الاشتقاق فيه إخلال بالشرط الذي تحقق في النوع الاشتقاقي السابق؛ لأن الاشتراك هنا يقع بين الأصل والفرع في بعض الأحرف أو كلها، ويرد هذا التوليد في الاسماء والأفعال والحروف(112)، ففي الاسماء مثل البسملة والتهليل وعبشميّ وغيرها وهي من قولنا: (بسم الله الرحمن الرحيم) و(لا إله إلا الله) و(عبد شمسي) وفي الافعال من نظائر قولنا : بأبأ ودَمْعَزَ وحَولَق أي: بأبي أنت، ودامَ عزَّك، ولا حول ولا قوة إلا بالله، وفي الحروف في نحو قولنا: كأنّ ولكنّ وإلاّ وهي في الكاف وإن، واللام، والكاف، وإنّ، وإنْ ولا(113) .

**7. الاشتقاق المركّب**: وهو توليد كلمة من اخرى هي مولّدة أيضاً، وهذه الصياغة تمر بمرحلتين أو أكثر في العمل، كقولنا: تَمسْكَنَ مشتقاً من التمسكن وهي مصوغة ارتجالاً من المسكين، ومسكينا مبالغة اسم فاعل من السُّكون، وكذلك تَمندَلَ وتَمسْلَم وغيرها وهي مرجعها إلى الندْل والسَّلم مروراً بالتَّمندل والتَّمسلمُ، وهذه الالفاظ مصوغة ارتجالاً من المنديل ومَسْلَمة، صيغت من معنى الاسماء الاخيرة لتشتق منها أفعال ومثل هذا كثير(114) .

وهذا النوع يمثل ما جاء عن بعض النحاة من تسلسل في الاشتقاق، حيث جعلوا المصدر أصلاً للأفعال التي هي أصل لمشتقات الاسماء، وقول من ذهب الى أن المصدر أصل للفعل الماضي الذي يشتق منه المضارع، ومن المضارع يكون فعل الامر ومشتقات الاسماء(115) .

ويختم قباوة أنواع الاشتقاقات في ميادين العربية التي رأينا فيها الاختلاف الواسع في معانيها، فالأول أي الاصغر هو مايخصّ علم النحو، وهو الحقيق بمعنى هذا الاصطلاح والكثير الاستعمال والمخصوص بالذكر؛ لأنه المبني على القياس المطرد في صيغ معينة؛ لصياغة التعبير من الخلل أو الفساد، أما سائر الانواع الاخرى فهي من الصياغة والتوليد اللغويين؛ أي أنها من الاشتقاق المجازي القائم على الدلالات المعنوية تشوبها بعض النمطية؛ وهي ليست من الاشتقاقات الصرفية الحقيقية؛ وما مجيؤها في كتب النحاة إلا لأغراض قد تكون تعليمية أو مجازية أو السهو في الاستعمال، فهذه الانواع لا تقدم صيغاً جديدة تساعد على التوليد بقدر ما ينجبه الاصغر من الافعال والاسماء(116) .

**- وظيفة المصدر في الاشتقاق**

مايهمنا هنا في حديثنا عن الاشتقاق هو الاشتقاق الأصغر، فقد بينّا سابقاً بأنه هو ما يخصّ علم النحو وهو المخصوص بالذكر، وقد ذكر عدد من اللغويين والنحاة(117) أنَّ هذا الاشتقاق يكون في أسماء الذوات والأفعال والأصوات والأعداد والكلمات الاعجمية وحروف المعاني نحو: مَعَده و ورآه، وأمطرت وتشتّينا وتربَّعنا، واستحجر ومُفلفل ومأسَدة ومُقهقِه، وسابع وعاشر ودَرهمتْ وسوّفت وسأسأت .

فقد ذهبوا الى أن هذه الافعال والأسماء اشتقت من المَعِدة والرَّئة والمطر والشتاء والربيع والحجر والفلفل والأسد وقَهْ، وسبعة وعشرة ودِرهم وسوف وساْسَأ(118) .

ويرى قباوة أن هذه الافعال والأسماء المشتقة قد مرّت بمرحلتين من التولد اللغوي، الأولى بناء مصادر مرتجلة تحمل معنى الحدث مما تمثله تلك الاسماء الجامدة والحروف في ظاهر لفظها أو ضمن دلالاتها الوضعية، والثانية:هي اشتقاق تلك الافعال والأسماء من هذه المصادر(119) .

والفرق كبير بين هاتين العمليتين، فالبناء للمصادر ارتجال توليدي من تلك المفردات وهو يقدم نمط المصدرية، أي: نسق الحروف والحركات الاصلية والسكون متضمناً معنى الحدث المطلق من مفهوم هذه المفردات، وهذه العملية هي تمهيد وتوطئة للعملية التي تليها، وهي الاشتقاق الذي يدل على صياغة بنية لغوية تشمل معنى الحدث مضافاً إليه المعنى الصرفي للقالب(120) .

وقد لمس الزمخشري (ت538هـ) وتابعه أبو السعادات بن الاثير(ت606هـ) هذه النقطة حين فسّروا لفظة (مئنّة)(121) على زنة (مَفْعِلة)، فهي عندهم من معنى (إنّ) التي للتحقيق والتوكيد وليست مشتقة من لفظها، لأن الحروف لا يشتق منها، وإنما ضُمَنّت المئنةُ حروف تركيب (إنَّ) لإيضاح الدلالة على أن معناها فيها؛ فالزمخشري وابن الاثير يعنيان أنها تحمل ما في (إنّ) من معنى التوكيد، أي : الإنّ على غرار الجدُّ والرَّقُ(122).

وقد استهوت ظاهرة تقدم أسماء الذوات على غيرها في الاستعمال بعض المعاصرين فرأوا فيها نظرية نافعة لدفع الخلاف عن الاشتقاق، فقد لمسوا فيها حلاً للنزاع بين مختلف الاطراف بقولٍ يستبعد المصدر والفعل عن منصب الأصالة، فذهبوا إلى أن الاسماء الحسية هي أصل الاشتقاق(123) .

وفي رأيهم أنَّ النظر الى مشكلة الخلاف بين النحاة يجد الفعل والمصدر مادة واحدة وليس من أولية لأحدهما، فلما كانت الاسماء الحسّية أسبق منهما فقد تولدا فيها وصارا مشتقين، متفرعين عنها، ولذلك نرى العِقَال اصلاً للعقل، والحَكَمَة مصدراً للحِكمة وغيرها كثير(124).

ويختم قباوة حديثه عن أصالة المصدر ومفهوم الاشتقاق بقوله: ((وأيّاً كان موقع ما زعمناه من الصواب، فإن النظرية الاسقاطية المذكورة إذا عرضتها على مفهوم الاشتقاق، يظهر تهافتها وتضعف قيمتها لما تغفله من قيمة اللفظ اللغوي الذي تستمد منه المشتقات، فالأحرف التي تقام عليها عملية الاشتقاق ليست ذات دلالة إذا لم تأخذ شكلاً لغوياً في لفظ حاضر أو متصوّر، أما الأحرف المفككة المتناثرة فإنها غير قادرة على الإنجاب، إن لم تلقحها الصورة اللغوية، وهذا ما تلحظه من اعتماد هؤلاء الأصوليين على المعنى الدلالي بالقوة والاستعداد وتحقُّقه بالفعل في الشكل البنائي، والحق أنّ ذلك المعنى المفترض لديهم ليس له وجود إلاّ في الخيال، ولن يكون لهُ حضور ييسر الفهم والاستعداد قبل وضعه في بنية لغوية مقررة، فالمادة وحدها لاتقدم مفهوماً لغوياً والصيغة المجردة من المادة ليس فيها دلالة معنوية، وإنما المادة والصيغة مجتمعتين هما اللتان تدلان على معنى الحدث اللغوي(125)، ففي هذا التلقيح يكون لدينا إنجاز ذو لفظ مادي محقق، ومعنى حدثي مجرد، أي: كلمة لغوية ذات أبعاد حقيقية ثلاثة، تصلح لاستمداد المفردات منها وتستأهل أن تكون أصلاً للفروع الاشتقاقية المعروفة))(126).

وبذلك تبقى في مسألة الاشتقاق سيادة المصدر الاصلي للفعل المجرد فتتحقق به الأصالة والفرعية، وهذا ما ذهب اليه جمهور البصريين قديماً مع التعديل الذي اقترحه د.فخر الدين قباوة بتخصيص المصدر الاصلي للمجرد في تلبّس وظيفتي الانجاب والتوليد.

**المطلب الثاني : وظيفة المصدر في الاعراب**

**- المصطلح والاصل اللغوي :**

ظهر النحو في القرن الثاني للهجرة، ويقول ابن سلام أنَّ عبد الله ابن أبي اسحق (ت117هـ)هو((أول مَنْ بعج النحو ومدّ القياس وشرح العلل))(127) ، وبذلك فالقرن الاول الهجري شهد ولادة النحو، فقد بدأ يحدد لنفسِه منهجاً ويجرد أصولاً ويجندّ جنوداً متخصصين يفرقون بين طبيعة عملهم النحوي وطبيعة عمل اللغويين(128) .

وقد يكون النحو بدأ على يد الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت175هـ)(129)، لأنه أستاذ سيبويه، وكتاب سيبويه يُعدّ الأول الذي أرسى قواعد النحو بصورة منهجية ومنطقية، وإذا ما أردنا اعطاء الاعراب تعريفاً لغوياً فسنجد أنَّ الباحثين ومؤرخي النحو حشدوا له تعريفات كثيرة بين حقيقي ومجازي وبعضاً منها جاء عن غير لغة العرب(130)، ولكن ابن فارس(ت375هـ)(131) استطاع أن يردّ هذه المعاني الى أصول توحّد ما بينها، فجمعها في معاني ثلاثة منها: الابانة والإفصاح، والنشاط وطيب النفس وآخرها: فسادٌ في جسم أو عضو.

والإبانة والإفصاح رأي ابن منظور(ت711هـ) كذلك، إذ قال (( والاعراب الذي هو النحو، إنما هو الإبانة عن المعاني بالألفاظ، وأعْرَب كلامه إذا لم يَلْحَن في الإعراب))(132)، ولم يكن أبن منظور هو أول من قال هذا الرأي، فقد عّرفه قبله ابن جني في الخصائص(133) .

والاعراب من مصدر: اعربتُ عن الشيء إذا أوضحت عنه(134) .

أما الاعراب اصطلاحاً فهو ((أثرٌ ظاهرٌ او مقدّر يجلبه العامل))(135) .

أو هو ((تغيير أواخر التكلم لاختلاف العوامل الداخلية عليها لفظاً وتقديراً))(136) .

وهذه التعريفات المصطلحية وغيرها كلها توصلنا الى معنى واحد للإعراب إذا ما استطعنا التوصّل من خلالها الى خلاصة .

وإذا ما عدنا إلى كتاب (وظيفة المصدر) فسنجد أن د. فخر الدين قباوة قام بدراسة المعاني الاصطلاحية للاعراب، اذ أنّه يرى أنّ هذا المصطلح قد تجاذبته دلالات نحوية متباينة، حصرها بثمانية دلالات(137)، هي :-

1. **الاستعداد الاعرابي:** يرى قباوة أنّ هذا المصطلح هو أقدم ما عرف من معنى في التاريخ، ويُراد بهِ أنّ الاعراب ((إنما هو صفة ذاتية تلابس المفردات قبل التركيب))(138) وهذا التعريف استدل عليه من ابن ابي الربيع الاشبيلي الذي يرى أن الاعراب هو (( تهيؤ الكلمة لتغيير آخرها باختلاف العوامل عليها))(139)، وعلى هذا فقد انشطرت المفردات الى شطرين الاول مُعرَب يتلوّن آخره في التركيب، والاخر مبني يلازم لفظه الاصلي الا إذا اقتضت الضرورات الصوتية، ولكل شطر قسمان: ما هو أصلي فيه وما هو فرعي تابع له(140).

وقد أبدع بعض النحاة الأوائل حين عرّفوا الإعراب على الرغم من أنّ تعريفاتهم لم تأخذ مدى التوسعة والتدقيق عند الجمهور، وبقيت أقوالهم تتردد بين المذهبين المشهورين: اللفظي والمعنوي، وإن كان اللفظي هو الاشهر(141).

2. **اعراب التعبير:** وهو((التعبير عن الوظائف التركيبية والمعاني النحوية والعلاقات والدلالات لعناصر الكلام، بالنسق والنمط والصوت، صياغة واداءً أو بالصوت وحده قراءةً))(142) .

فقد تولّد في اذهان القدماء أن عروبتهم هي التي ولدّت الإعراب، أي: البيان، فقد نُسب الى النبي محمد () أنهّ قال:((مَنْ قرأ القرآن باعرابٍ فلهُ أجرُ شهيد))(143)، وإلى أبي بكر الصديق()قوله:((لأن أُعرِبَ آيةً أحَبُّ إليَّ من أن أحفظ أيةً))(144) والى عمر بن الخطاب () أيضاً قوله:((تعلمّوا اعراب القرآن كما تتعلمون حفظه))(145)،فالمراد بالإعراب اذاً هو الاداء الدقيق كما تقتضي لغة العرب، فالإعراب لغة هو الايضاح والبيان(146)– كما قلنا سابقاً-

**3- الإعراب التركيبي:** وهو علم الإعراب، ويُطلق مجازاً على علم النحو(147)،ويعني به قباوة (( الأصول التي تُعرف بها أحوال تركيب كلام العرب)) (148)، والمقابل له هو علم الصرف الذي يُعدّ قسيماً له، وعلم الإعراب هذا نراه منثوراً في كتب النحتة؛ لأنه قائم على استقراء كلام العرب عامة، وسلوكه وخصائصه واستخلاص قواعده خاصة(149).

وأقدم ما عُرف من هذا العلم هو قول الإمام علي بن أبي طالب()(( الكلام كله اسم وفعلٌ وحرف، والاسم ما أنبأ عن حركة المسمّى، والحرف: ما أنبأ عن معنى ليس باسم ولا فعل، والفاعل مرفوع وما سواه ملحقٌ به، والمفعول منصوب وما سواه ملحقٌ به، والمضاف إليه مجرورٌ وما سواه ملحقٌ به)) (150).

وتُعدّ هذه المقولات بذوراً أولى أنبتت فروعاً كثيرة فيما بعد، إذ ازدهرت وأثمرت جنىً متعدد الوجهات والآراء والأحكام .

4.**الاعراب اللفظي:** وهو(( التعبير عن الوظائف التركيبية للمفردات بأصوات أو أحرف تلحق أواخرها أو تحذف منها))(151)،وهذا المفهوم قد شاع بين معظم النحاة القدماء والمحدثين، حتى قيل عنه: إنه مذهب الجمهور؛ فالإعراب هو ما اختلف آخر المعرب بهِ من حركات وأحرفٍ محذوفة ومبيّنة عن معاني اللغة(152)، ثم نُسِب هذا المذهب الى سيبويه(153)؛لأنه قال:(( فالرفع والجر والنصب والجزم لحروف الاعراب))(154).

وهذا التعريف للإعراب هو أقرب دلالة الى التوجه المعنوي؛ لأنه ذكر العمليات الاعرابية دون أن يذكر الحركات وأشباهها وهذا يفيد الملحظ المعنوي، فقد كانت القبائل العربية تتقيد بالإعراب اللفظي في كلامها لاسيما إذا كانت تكتب شعراً أو خطابة، فالكلام بين الافراد والجماعات رهين بالبيان والإعراب صياغة وتركيباً ولفظاً(155) .

**5. الاعراب المعنوي:** ويُراد به أنّ(( ظواهر التغيير في أواخر الكلمات المعربة هي معانٍ وظيفية يتلقاها السامع والقارئ للكلام وتكون الحركات والسكنات والحروف المحذوف المستخدمة في ذلك دلائل على تلك المعاني))(156) .

ويرى قباوة أن هذا هو مذهب ابن السراج والفارسي والزمخشري وابن معطي وجماعة من المغاربة والمتأخرين، وهو ظاهر مذهب سيبويه (157) .

وقد عَرَّفوا الإعراب بأنه:(( تغيير أواخر الكلم لاختلاف العوامل الداخلة عليها لفظاً أو تقديراً))(158) .

ويرى قباوة أنّ الاعراب ليس لفظاً صرفاً ولا معنوياً خالصاً، فهو محصّلة لمجموع هذين المفهومين، فهو صور صوتية لمعان سياقية ومواقع تركيبية مخصوصية تتحقق في الاداء الكتابي أو الذهني(159) .

**6. إعراب الصيغة:** ويعني به دلالة الصيغة في بنية المفردات، بكل ماتحملهُ من نمط وحركات وسكون على المعاني التي تتضمنها(160) .

ومدار هذا أنَّ الإعراب هو الدلالة، فقولك (مُضرب) مثلاً يختلف معناه بكسر الميم وضمها وفتحها وسكونها، أو فتح الهاء مع فتح الميم وهذا الاختلاف الدلالي يبدو وكذلك في الافعال(161).

**7. الاعراب التحليلي**: يرى قباوة أنّ الاعراب التحليلي هو:(( تمييز العناصر اللفظية للعبارة وتحديد وظائفها التركيبية ومعانيها النحوية وعلاقاتها الاعرابية ، وذكر الأدلة على ذلك بالنسّق والنمط والصوت لفظاً أو تقديراً أو فعلاً))(162)،يتناول هذا الضرب من الاعراب عناصر التركيب بالتحليل فيبيّن وظائفها ومعانيها السياقية وعلاقات بعضها ببعض، من تأثر وتأثير وإعراب ظاهري أو محلي أو مقدر، مع دراسة تحليلية للصيغ الظاهرة والمقدرة وما تحتمله من تعبير ودلالات صرفية(163) .

**8. الاعراب الصوتي**: وهو ((الابانة عن المعاني بالألفاظ))(164)، أي تلوين أواخر الكلمات المُعربة بما يناسبها من التراكيب، وقد اختلف النحويون في هذا اللون لفظي أم معنوي؟ ويرى قباوة أنه يضم الجانبين؛ لانه لفظ مخصوص يدل على وظيفة تركيبية وموقع نحوي(165).

تلك هي الانواع المختلفة لمصطلح الاعراب في مفاهيمه المتنوعة، وضّحها قباوة من خلال دراستها وتوضيحها وتحليلها وتقديمها بشكل عملي، رابطاً إيّاها بأداء العلماء من قدماء ومعاصرين .

**- وظيفة المصدر في الاعراب**

إنَّ المصدر النحوي هو اسم كسائر الاسماء المتصرّفة، يشغل حيزاً في النصوص العربية وله أشكال ووظائف مختلفة فيما يؤثر فيه ويتأثر به .

ويرى قباوة أنّ الوظيفة المركزية للمصدر(166)تتمثل في كون المصدر يستقطب مفردات مادته من حيث المعنى، فالمشهور بين العلماء أنّه اسم يدلُ على الحدث المجرد،وهو بهذا التعريف يرتبط ارتباطاً وظيفياً بالمعنى فيشكّل معه اسرة واحدة في الحقل المعجمي، فهو بؤرة نشطة يتشعب منها عدد غفير من الكلمات تشترك في أصل دلالي موحدّ، فبعضها يشتق من المصدر وبصيغ محددة كالأفعال ومشتقات الأسماء وآخر ينقل منه أو من مشتقاته مجازاً كبعض أسماء الذوات من انسان وحيوان ونبات وجماد .

فمثلاً المصدر(عَمْر) اشتُقَ منه عَمَرَ ويَعْمُرَ، واعُمره، وعمِرُ ويُعْمَر، وعامِرٌ ومَعمورٌ وعَمّارٌ وعَمورٌ ومَعْمرَ ومِعْمار، وتقل منه ومن مشتقاته مثل: عَمار للريحان، وعُمارة لأجرة البنّاء، وعَمَر لمنديل رأس الحرة، وعَمْرة للشذرة من الخرز، وعَمْرَى لضرب من التمر، وعُمْرَى لما يمنح طول العمر من منفعه وعُمرْ وعُمرُوعَمرْ لمدة الحياة وعامِرة للحية تكون في البيت... وغيرها كثير .

ثم تشتق منه مصادر فرعية ومصادر للأفعال المزيدة وهي كثيرة كذلك.

هذه بعض أبعاد الافق المصدري الذي يستقطب عوالم أسماء الذوات الخالصة، أما المشتقات فهي تتضمن دلالة المصدر كاملة فضلاً على مقاصد صيغها من زمان ووصف وذوات .

وهذا هو الذي حمل علماء اللغة على وصف المجموعة كاملة بالاشتقاق حتى صرنا نجدهم يختلفون في اشتقاق الاسم من السمو أو الوسم، والانسان من الأُنس أو النسيان(167)، فقد أثبتنا ذلك في مطلب الاشتقاق ووضحنا كيف حاز المصدر الاصالة فيه، ووضحنا وظيفته في الاشتقاق.

ولكي نتعّرف على وظيفة المصدر في الإعراب لابدّ لنا أن نتعرّف على الأنماط النحوية للمصدر، فمن خلالها سنتعرّف على وظيفة المصدر في الإعراب والأنماط هي :-

**1. المصدر الصريح:** وهو(( ماكان لفظه ظاهراً في الكلام، من نحو جلوس وتعليم وإجماع ونداء ....))(168) .

وربما انتقل المصدر نفسه الى معنى المشتق للمبالغة في الوصف، فكان خبراً أو وصفة أو حالاً كقولنا: تمييز وجمع، أي: مميزّ ومجموع، نحو: القاضي عَدْل وهذا دمٌ كَذب والتقدير عادل وكاذب، فإذا لازم المصدر دلالته الصرفية المعروفة كان له ما مَنَحَ فعله في اللزوم والتعدية والإعراب مع جواز زيادة اللام أو الباء في مفعوله، فاقتضى الفاعل والمفاعيل والمتعلقات سواء كان المصدر أصليا ام ميمياً او صناعياً أو للعدد أو النوع(169) .

أما شروط عمله، أي: المصدر، فقد اتفق جمهور النحاة أن يكون أصلياً، أي: مجرداً من العدد والنوع، وغير صناعي أو ميمي(170)، وجعلوا ما جاء خلافه شاذاً ولا يقاس عليه .

ويرى قباوة أن النحويين يريدون بعمل المصدر هنا التعدي الى المفعول بهِ؛ لأنَّ نصبه لأشباه الجمل من دون هذه الشروط كثير جداً، وليس من الجائز حمله على الشذوذ(171) .

وأي شرط من هذه الشروط فيها نظر، والقاصر حقاً عن التعدية هو المصدر الذي يكون للاسمية مجرداً عن الدلالة على حدث يقتضي معمولات(172).

والمقياس الوحيد لعمل المصدر بمختلف صوره هو وقوعه موقعاً يقدرّ فيه بفعله بعد حرفٍ مصدري(173)، وهو (أن) في معظم مواقعه، وقد يكون (أنَّ) مع اسمها ، وفي بعض الحالات

النادرة يأتي (ما) مع الكاف إن احتاج الامر، كقول جميل بثينة(174) :

وَدِدتُ ، على حُبَّي الحياةَ لو أنها يزادُ لها، في عُمرِها، من حياتنا

أي، على ما أحب الحياة، وهذا التقدير عامة تجري المطابقة في الجنس والعدد والزمان وكما يناسبه .

أما المعيار الثاني فهو أن يكون عوضاً من فعله، وهذا المعيار فيه نظر أيضاً؛ لأن المصدر نحو: عجباً وعفواً وغفراناً وسقيا وبُعداً وتُعساً، إنما يصرح بهِ لتوكيد المصدر المتضمن في العقل وتحقيقه وليس لهُ التعدية الى ما ترد معه، اذ هي للفعل المحذوف(175) .

وقوله تعالى ((فشدّوا الوثاق فإمّا منَّا بعد وإمّا فِداء)) - محمد**: ٤-** يُعلق الظرف بالفعل؛ لأن تقديره فإمّا أن تمنُّوامَنَّاً.(176)

ثم نرى النحاة يشترطون في عمل المصدر ألاّ يكون مؤخراً عن المعمول خلاف ماجاء بهِ السرّاج (ت 316هـ) أنهّ أضعف من الفعل لفرعيته أو تقديره بـ(أن) فلا يعمل فيما تقدم عليه، لذا يمنعون تعلق الجار والمجرور للناس في قوله تعالى (( أكان للناسِ عجباً أن أوحينا إلى رجلٍ منهم)) -يونس: ٢- بالمصدر (عجباً)(177) .

ويرى قباوة أنّ النحويين ينسون أصالة المصدر في العمل، فالعمل محمول عليه في ذلك؛ لأنه يتضمن معنى المصدرية ويتجاهلون من أنّه يتسع في شبه الجملة ما لا يتسع في غيرها، فالجار والمجرور متعلقات بـ(عجباً) ولا حاجة الى الحظر والإبعاد في التقدير(178).

وقد اشترطوا أيضاً كون المصدر غير موصوف(179)،وألا يكون صاحب حال قبل تمام عمله، فهو عندهم فرع على الفعل والصفة الحالية تخرجه عن الشبه بما هو أصل في العمل، لذلك أوجب النحاة أن تكون الصفة أو الحال بعد معمول المصدر، فلا نقول: حبُّك الشديدُ المالَ بلاءٌ، وإنما نقول: حبُّك المالَ الشديدُ بلاءٌ .

ويرى قباوة أن شرطهم هذا مردود(180) .

ومن الشروط الاخرى ألا يفصل بين المصدر ومعموله بأجنبي، كقوله **تعالى(( ياأيها الذين آمنوا كتب عليكم الصيام كما كتب على الذين من قبلكم لعلكم تتقون، أياماً معدودات )) -البقرة: ١٨٣ – ١٨٤–** فيقدرون هنا فعلاً محذوفاً يتعلق بهِ الظرف (أياماً) .

((والراجح أنّ التعلّق بالمصدر(الصيام) نفسه،كما قال الزمخشري ولا حاجة الى التقدير))(181)،ومثله قوله تعالى في الظرف ((**إنه على رجعه لقادر، يوم تُبلى السرائر)) -الطارق:٨** **–٩–**جعله متعلقاً بالمصدر (رجع) على الرغم من فصل (لقادر) بينه وبين المتعلق، ومثل هذا يفتقر في اشباه الجمل ايضاً(182) .

ووضع هذه الشروط – كما يرى قباوة– هي لعمل المصدر، فقد اعتقد النحاة أنّ الفعل هو بلفظه أصلٌ في العمل والمصدر محمول عليه، فهو في فرعيته هذه كان أضعف من الفعل، فليس له العمل إذا فقد هذه الشروط، متغافلين عن حقيقة نحوية وهي أن لفظ الفعل نحو (ضَرَبَ) ليس هو العامل وإنما فيه حَدَثٌ مُضمّن دلّت عليه الصيغة مع اللفظ، أي: المصدر، وهو العامل الحقيقي(183)،وما كان كذلك فهو غني عن الشروط .

والنحاة وخاصة الكوفيون يُضيقّون الخناق على المصدر في قدراته العاملة ويفترضون تقدير فعل من لفظه ليقوم بالعمل، والسبب اعتقاد الكوفيين عدم أصالة المصدر في الحدثية، أما البصريين فيرون أنهُ واقع موقع (أن) والمعتل، فهو بهذه الفرعية إمّا قاصر لابدّ لهُ من وصي يساعده وإما حكمه حكم ما يؤول بهِ، وهنا فعمله لابدّ أن يكون مشروط بشروط لضعفه(184) .

**2. المصدر المؤول:** وهو (( اسم يدل على حدث، ويُسبك من حرفٍ مصدري ظاهر أو مقدر مع مشتق صريح أو مقدرّ أيضا ويُلحظ فيه الزمن من السياق الاصلي للعبارة))(185) .

والمصدر المؤول يكون له مواقع الأسماء إلا أنه لا يقتضي معمولاً؛ لأنّ الحدث فيه مؤول لا صريح، فلا يكون صفة او موصوفاً او حالاً او مفعولاً مطلقاً .

فالمصدر المسبوك يأتي في محل رفع خبراً للمبتدأ الذي جاء قبله،كما في قوله()((الاحسان أن تعبدُ الله كأنّك تراه))(186) ،أي الاحسان عبادتك الله .

ويأتي أيضاً في محل رفع فاعل لفعل التعجب، كقول العباس بن مرداس(187):

**وقال بني المسلمين تقدّموا وأحببْ إلينا أن تكون المقُدَمَّا**

أما المصدر المسبوك من (مادام) فهو في محل نصب نائب عن ظرف الزمان متعلق بـ(اقيم)،أي: مدة دوامه، حذف المضاف فحل المضاف إليه محله كقول الشاعر أوس بن حجر(188) :

**أُقيمُ بِدارِ الحَزمِ ، مادام حَزمُها وأحْرِ ، إذا حالت بأن أتحوّلاَ!**

وهنا في محل جر لفظاً بالباء الزائدة .

ويأتي كذلك في محل رفع نائب فاعل، كما يأتي محل اسم (ليس) واسم (يكون) وفي محل نصب لتمييز أو لنزع الخافض أو في محل جر بالإضافة إذا أضيف اليه حرف جر.

ولو عدنا لمعرفة الاحرف المصدرية الخمسة السابكة للمصدر فهي(أنْ، وأنَّ، وما، وكي، ولو)، فإذا جاء بعدها فعل متصرف صيغ المصدر من لفظه على غرار ما ذكرنا سابقاً .

وتلك الاحرف المصدرية ، سميت بهذا الاسم (( لما تقوم بهِ من وظيفة في التركيب النحوي ... وكل من هذه الاحرف يحتاج في التعبير الى جملة بعده، هي أكثر ما تكون فعلية ماضَوية أو مضارعية، وقد تكون اسمية أو شرطية أو أمرية والحرف قبلها يؤول معها بمصدر، يكون له الوظيفة الاعرابية التي يقتضيها موقعه في الكلام، وبهذا توضحّ الجملة معنى ما دخل عليها، فتكون صلة للحرف المصدري الاصل لها من الاعراب))(189).

**3. المصدر المنتزع:** وهو:(( اسم يدلُ على الحدث، يقال له أيضاً المصدر المتصيّد، وهو يُصاغ بدون حرفٍ مصدري، من فعل قبلَ واو المعية وفاء السببية وأو، ويقع في محل رفع فاعلاً لفعل كونٍ تامٍ محذوف يناسب السياق معطوفاً عليه مصدر مؤول من (أن) مضمرة وما بعدها))(190)، أي: لابدّ أن يكون في الجملة اكثر من فعل؛ حتى يتسنّى للمصدر حضوره ووظيفته وعلاقته بغيره .

كقوله تعالى ((**ولو ترى إذ وُقِفوا على النار فقالوا ياليتنا نُردّ ولا نكذب بآيات ربّنا ونكون من المؤمنين)) -الأنعام: ٢٧–** فالتقدير يكون بانتزاع مصدر(نرد) ليُعطف عليه المصدر المؤول من(أن) المضمرة مع (تكذب)وتقديره: ليته يكون لنا ردٌ وعدم تكذيب بآيات الله(191) .

وإذا جاءت (أو) لأحد الشيئين، أو بمعنى (إلى) أو (إلاّ) فقد تضمر بعدها (أن) ويصير قبلها أيضاً مصدراً منتزعاً، كقراءة قوله تعالى**(( قُل للمخلّفين من الأعراب ستُدعون إلى قومٍ أولي بأسٍ شديد تقاتلونهم أو يسلمون )) -الفتح: ١٦-** أي يكون قتالهم أو إسلامهم ،أي أحد هذين(192).

**4. المصدر المقدَّر:** إذا وقعت الجملة موقع المصدر في الكلام، فتقدرّ بالمصدر بدون حرف مصدري سابك كقوله تعالى: (( **واصبر لحكم ربّك فإنك بأعيننا وسبّح بحمد ربّك حين تقوم)) -الطور: ٤٨**-،فجملة (تقوم) تُقدّر بمصدر فعلها، فيكون التقدير(حين قيامك)(193)، وكذلك قوله تعالى(( **وإن تدعوهم إلى الهدى لا يتّبعوكم سواءٌ عليكم أدعوتموهم أم أنتم صامتون))-الأعراف: ١٩٣–** وتقديرها:دعوتكم لهم وصمتكم سواء، وهذه همزة التسوية وهي ليست من الاحرف المصدرية، خلافاً لمن زعم ذلك(194) .

ويرى قباوة أنّ بعض المتأخرين توهموا فظنوا أن المصدر مؤولاً من همزة التسوية والجملة التي جاءت بعده(195)، وجاء المعاصرون وظنوا أنّ الهمزة حرفاً مصدرياً(196)،ولو كانت كذلك لما جاز حذفها في نحو قولهم: سواء علينا قمتَ أم قعدتَ، فالقياس يقتضي حذف الحرف المصدري أو اظهاره هو لـ(أنْ) وحدها(197) .

أما ما ذكر من إضافة نحو(198)(قول وقائل ومبحث وسؤال وجواب وحديث وسائل ومضمون ومفعول)، فهو من الاضافة الى الجملة على الحكاية، وليست الى مصدر يقدر فـ(قول)في(199)**قولِ:**

**يالَلَرجَالِ، يَنهِضُ مِنّا مُسرِعينَ، الكهولَ والشُّبانا**

وكل منها مضاف الى الجملة المحكية، أي: الى مفرد محذوف بعده وتقديره: قولُ الجملة ياللرجال(200) .

**5. المصدر المُضمرَ** :

كثيراً ما يكون المصدر مضمراً يعود على مصدر صريح أو متضمناً فعلاً سابقاً وقد يكون محذوفاً، كالضمير المتصل الاخير في قوله **تعالى((قال الله إني منزّلها عليكم فمن يكفر بعد منكم فإني أعذبه عذاباً لا أعذبه أحداً من العالمين))- المائدة:١١٥–** وكذلك الضمير المتصل في قول خالد لأبي ذويب(201):

**فلا تجزَعَنْ من سِيرةٍ انت سرِتَها فأولُ راضي مسيرةٍ مَنْ يسيرُها**

كل هذه الضمائر في محل نصب مفعول مطلق للفعل الذي قبله، وهو نائب عن المصدر، وتقديره: لا أُعذبُ العذابَ أحداً، وانتَ سرتَ السيرةَ ويسيرُ السيرةَ، فهو ضمير يعود في معناه على المصدر الصريح الذي جاء قبله(202)، وربما يُقدّر المصدر من الفعل العامل فيه نفسه،كقوله تعالى((**ليجزي قوماً بما كانوا يكسبون))-الجاثية: ١٤–** فنائب الفاعل (يجزي) هو ضمير الجزاء، اي ليُجزي الجزاء قوماً، أي: الغفران وانعدام الرجاء، الضميران عائدان على ما تضمنه (يغفروا) و(لا يرجون)(203) .

**6. المصدر المُضمَّن :**

إن المفردت اللغوية المشتقة إذا اشتركت في اللفظ الاصلي والمعنى تتضمن دلالة مصدرها، وعليه فالمصدر يتضمن جميع المشتقات في الافعال والأسماء الصادرة عنه، وهذا يولدّ مظاهراً متميزة في الوظائف الاعرابية عامة، ويُقيم تفاعلاً خاصاً بين المفردات في التعبير فيجعل المصدر قاسماً مشتركاً بين زمرته الخاصة(204) .

فالرماني (ت384)عبَّرّ عن هذه الحقيقة حين بيَّن أن (ضَرَبَ) بمعنى كان منه ضرب، واضرب بمعنى ليكن منك ضرب، وضارب بمعنى فاعلٌ للضرب وهكذا(205)، فالمصدر تجده حاضراً وفي قمة الهرم فوق المشتقات، لأنه يزودها بالمادة اللفظية والدلالة المعنوية، وهذان لهما حق الربط بين عناصر التركيب، وإذا ما تطلعنا إلى الادوات في عملية التحليل النحوي، فسنلمس فيها تضمناً لكثير من المصدرية، حسب المقاصد التي وضعت لها، وهذا التضمن في الاداة حقيقي أصلي، او مجازي مقترض من شقيقاتها مع غياب لمعناها الذاتي، بل ربما تجد (على) مثلاً من (العَلْي) و(رُبَّ) من التربيب و(إلى) من (الألْي) .. الخ (206) .

والمصادر التي تحتوي عليها الادوات غالباً ما تكون مضامين أفعال مسندة الى المتكلم، فالتنبيه يعني انتبه، والاستفهام استفهم، والتسوية يستوي، والتوجع أتوجّع، والشرط: اشترط، والسببية: يسُبب، والاستدراك:استدرك، وهذه المعاني المضمنة أصلاً او استعارة يقتضي أن الاداة فيها معنى اخطارياً كالأسماء والأفعال، أي: صورة ذهنية من الأحداث فلحرف الجر(في) مثلا صورة ذهنية هي مفهوم التحيّز أو الاستقرار الخاص الواقع بين (زيد) و (الدار) إذا قلنا (زيدٌ في الدار)(207) .

والفرق بين الحرف وما يأتي قبله أو بعده أن مفهومه مثلاً (في) لا يخطر على الذهن إلا مع خطور متعلّقيه، فهو صورة الربط الخاصة بينهما في حين أن ما يأتي بعد أو قبله لكل منهما مفهومه الخاص الذي يخطر في الذهن بصورة مستقلة(208) .

وقد يكون للحروف وظائف وأعمال نحوية في الاعراب فضلاً على وظيفتها في الربط بين المفردات، فحرف النداء ينصب المنادى، وحروف الجر تخفض الاسماء، وحروف النصب والجزم تلعب بالأفعال المضارعة، وحروف العطف تربط بين المفردات أو الجمل، وهذا كله من ملاحظ المصدرية المضمَّنة فيها(209) .

**7. المصدر المعنوي :إ**نَّ أسماء الذوات وهي التي تدل على انسان أو حيوان أو نبات أو جماد هي غالباً منقولة من المصادر أو المشتقات فتشترك معها في أصل دلالي موحد يعود الى الحدَثية في المصدر، ولهذا فقد رأى العلماء أنها مشتقات أيضاً وعند صياغتها هي ضرب من الاشتقاق الصغير، والذي هو إنشاء فرع من أصل يدل عليه(210) .

وهذه الاسماء في الحقيقة هي جوامد لا اشتقاق فيها صرفياً ولكنها تحمل معنى المصدر المطلق، أي: الحدث الذي تنتمي إليه، وإن كان ذلك لا يظهر فقد يكون السبب هو ضياع حلقات مرحلية مع الزمن ولو وصلت الينا لاستطعنا تفسير التولد المعنوي المطلوب(211).

ولو تأملنا أسماء الذوات وأسماء الاعلام بل أن بعض أسماء الاجناس الذاتية كذلك، فسنجدها منقولة من المصادر أو المشتقات كقولنا:الزرع والرزق والعمل والفارس والقارب والساقية والجارية وغيرها كثير .

وربما يرتد الاسم الجامد الى أصله مشتقاً، فيطلب مرفوعاً أو منصوباً او متعلقات، كقوله **ت**عالى**((وهو الله في السموات وفي الأرض))-الأنعام: ٣–** فالإله هنا جاء بمعنى المعبود، وهو على وزن فِعال بمعنى اسم المفعول من مصدر أُلِه، أي: عُبِد، فتعلق بهِ الجار والمجرور في الموضعين(212) .

وكذلك قولهم: فلانٌ حاتمٌ في قومه(213)، إذ تعلق الجار والمجرور بـ(حاتم)؛ لأنه فيه معنى الجود، وقولنا: أنا أخوك أُخوة الإيمان ومررتٌ برجلٍ أسدٍ أبوه، وخَزٍّ صُفّتُه، وهذا حبل ثمانون ذراعاً(214) وغيرها، وكلها أمثلة على ما أصاب الاسماء من الاشتقاق وما يتطلبهُ من توظيفٍ نحوي .

ويختم د. فخر الدين قباوة كلامه بأن أسماء الذوات لها حضور في التحليل النحوي واشتراك في المصدرية، والتي هي أصل الاشتقاق والارتجال، وإن مفردات اللغة قد تشرَّبت معنى المصدرية، فهي بصورةٍ عامة تتلبّس ذلك المعنى الذي في مصادر ألفاظها، وأما ماهو منها فليس له مصدر لفظي معروف كأسماء الاصوات وأسماء الافعال والأدوات، وإنما يتصيد معناه من مصدر لفظٍ آخر يشاركهُ في الدلالة(215).

بعد هذه الجولة في كتاب **(وظيفة المصدر)** نستطيع القول إنَّ د. فخر الدين قباوة درس المصدر ووظيفته في الاشتقاق والإعراب وأعطاه حقه من الدرس والتحليل والتوظيف، فالشخصية المصدرية في هذين العِلمَين المكونين للنحو(**الاشتقاق والاعراب)**، شخصية قوية وحيوية ونشِطة وغنى يملأ أحيازاً وافرة من حياة العربية .

وقد تناول قباوة هذين العلمين المهمين موضحاً المقاصد الاصطلاحية لهما ووظيفتهما في الاجراءات الاعرابية ومالها من تأثر وتأثير بألفاظ السياقات المختلفة والعلاقات النحوية، معتمداً في ذلك على مقولات اللغويين والنحاة والأدلة النصيّة من القرآن الكريم والشواهد الشعرية .

**الخاتمة**

بعد أن انتهينا من بحثنا هذا قراءة وتحليلاً، نستطيع القول إنَّ هناك مجموعة نتائج خرجنا بها، نرجو أن تكون نافعة في بابها،معتمدين فيها على آراء د.فخر الدين قباوة، وهي:

1. اهتم د.فخر الدين قباوة بالمصدر اهتماماً بالغاً وخصص له بحوثاً ودراسات، لأنه يرى فيه نشاطاً وحيوية وغنى فياضاً يملأ أحيازاً وافرة من حياة العربية في علومها المختلفة.
2. يتميز المصدر من بين أقرانه في العناصر الكلامية بكونه متألقاً في لغة القرآن الكريم، وهذا يؤهله لأن يكون حاملاً لرسالته، ومولّداً للعلوم المباركة.
3. إنّّ المصدر الحدثي الصِّرف هو الجد الأول الولود لجماهير الألفاظ المنتسبة إليه في الأصوات والمعاني، فهي ترجع إليه في نسبها اللغوي فتستمد منه القوتين اللفظية والمعنوية.
4. من البديهي أن تكون الغلبة لنظرية أصالة المصدر، فهي مع الزمن باقية ومسيطرة على أذهان العلماء وألسنتهم وأقلامهم، يرددونها في كل مناسبة ويعتمدون عليها في كل ما يصدر عنهم من آراء.
5. أثبت د.فخر الدين في بحثه هذا أن أصالة المصدر تعود لرأي البصريين ومَن سار على خطاهم.

**فهرسة الهوامش**

1-قراءة موجهة لمصادر التراث في رحاب المكتبة العربية مناهج ونماذج ، ص212 .

2- ينظر : علم التحقيق للمخطوطات العربية ، تعريف بالمؤلف

3- ينظر : م . ن .

4- شبكة ضفاف لعلوم اللغة العربية، الدكتور فخر الدين قباوة-التعريف-الانتاج العلمي- ضفة التراجم والسير.

5- ينظر ، علم تحقيق المخطوطات ، تعريف بالمؤلف .

6- رواه أحمد رقم الحديث(12512)،ينظر مسند الإمام أحمد:20/296.

7- قراءة موجهة لمصادر التراث في رحاب المكتبة العربية مناهج ونماذج :213-216.

8- ينظر : المورد النحوي:ص5 -6 .

9- ينظر :م.ن: 9-28 .

10- ينظر : م .ن: ص87 .

11- ينظر : المورد النحوي:الصفحات:6-7-8-26 .

12- ينظر : م. ن:361 .

13- ينظر: م . ن :367.

14- ينظر: م . ن :375.

15-ينظر:قراءةموجهة لمصادر التراث في رحاب المكتبة العربية:الصفحات:17-31.

16-ينظر :م . ن : 33 .

17-ينظر : م . ن : ص35 .

18-ينظر :م . ن : 74 .

19- ينظر : م . ن : ص101.

20- ينظر: م . ن : 109.

21- ينظر : ينظر:قراءةموجهة لمصادر التراث في رحاب المكتبة العربية :الصفحات:145-167 .

22- ينظر : م . ن :170 .

23- ينظر : قراءةموجهة لمصادر التراث في رحاب المكتبة العربية :5-212 .

24- ينظر :م.ن: الصفحات:29-55 .

25- ينظر : م . ن :69.

26- ينظر : م . ن:الصفحات:152-207 .

27- ينظر : الصفحات:224-324 .

28- ينظر : قراءةموجهة لمصادر التراث في رحاب المكتبة العربية: 229.

29- ينظر : م . ن: 362 .

30- ينظر: م . ن: 417 .

31- ينظر: م . ن :469 .

32- ينظر : م . ن :475 .

33- ينظر : إشكاليات في البحث والنقد النحويين :11.

34- ينظر : م . ن : 20-22

35- ينظر : م . ن : 53.

36- ينظر : م . ن :الصفحات: 54-102 .

37- ينظر: قراءةموجهة لمصادر التراث في رحاب المكتبة العربية:103.

38- ينظر : م . ن:130-135 .

39- ينظر : م . ن:ص5 .

40- ينظر : م . ن :138 .

41- ينظر : فتاوى في علوم العربية:الصفحات:10-12-15-20-22 .

42- ينظر : فتاوى في علوم العربية: 33 .

43- ينظر : م . ن: 249-300 .

44- ينظر : م . ن : 339 .

45- ينظر : م . ن : 360 .

46- ينظر : م . ن : 362.

47- ينظر : م . ن :364 .

48- ينظر : م . ن : 384 .

49- ينظر : إعراب الجمل وأشباه الجمل:15-19.

50- ينظر : م . ن : 33-36 .

51- ينظر : إعراب الجمل وأشباه الجمل:135.

52- ينظر :م . ن:271 .

53- ينظر : م . ن :355 .

54- ينظر : م .ن :365 .

55- ينظر : م . ن :367 .

56- ينظر :م . ن :369 .

57- ينظر :م . ن :383 .

58- ينظر : م . ن : 389 .

59- لسان العرب : مادة صَدَرَ .

60- شرح الحدود النحوية : 88 .

61- شرح قطر الندى دبل الصدى، 284 ، وينظر : شرح شذور الذهب : 357 .

62- ينظر : معاني النحو : 3/126 .

63- وظيفة المصدر : 18

64- م.ن.

65- م . ن.

66- البحر المحيط ، مادة شقّ .

67- ينظر : لسان العرب : مادة شق .

68- الاشتقاق ، لابن دريد ، ، وينظر : فقه اللغة ، د. حاتم صالح الضامن : 78 .

69- دراسات في فقه اللغة ، د, صبحي الصالح ، 174 .

70- ينظر : تهذيب اللغة ، 11/116 ، وشرح المفصل : 1/23-24 ، وظيفة المصدر : 19 وما بعدها .

71- ينظر : الايضاح : 56، والانصاف :235-245 ، وأسرار العربية : 99 ، وحاشية الصبان 2/96، ووظيفة المصدر : ص40 .

72- ينظر : همع الهوامع :2/213 ، والمزهر :1/202 ، وتصريف الاسماء والافعال :125 .

73- ينظر : همع الهوامع :2/213 ، والمزهر :1/202 ، وتصريف الاسماء والافعال :125 .

74- ينظر: النظرية اللغوية في التراث العربي:117.

75- أخرج بعض النحاة اسم الالة واسمي الزمان والمكان من المشتقات وزعموا انها جامدة ، لدلالتها على ذات معنية بالزمان أو المكان أو الالة، فهي لا يوصف بها ، ولا تعمل عمل الفعل كسائر المشتقات. ينظر:تصريف الاسماء والافعال : ص128 .

76- ينظر : فقه اللغة العربية وخصائصها ، ص191.

77- دراسة مقارنة عن الاشتقاق عند ابن جني في الخصائص والسيوطي في المزهر: ص25 .

78- تصريف الاسماء والافعال : 128 ، وينظر : الانصاف:243.

79- ينظر: دراسة مقارنة عن الاشتقاق عند ابن جني في الخصائص والسيوطي في المزهر : ص26-27 .

80- ينظر : اللغة العربية معناها ومبناها : 168-170 ، وفقه اللغات السامية : 109 .

81- ينظر : وظيفة المصدر : ص20 .

82- ينظر : تأويل شكل القران : ص17 ، والصاحبي : 191 ، ووظيفة المصدر : 24 .

83- ينظر : دراسات لغوية : فؤاد حنا ترزي :ص51 نقلاً عن كتاب وظيفة المصدر : 26 .

84- ينظر : وظيفة المصدر ، 27 .

85- ارتشاف الضرب : 1/13-14 .

86- رسالة في الاشتقاق : ص19 .

87- ينظر : وظيفة المصدر : 27

88- ينظر : م.ن : 29-36 .

89- المزهر: 1/346 ، وينظر : الممتع في التصريف : ص21.

90- ينظر : وظيفة المصدر : 29-30 .

91- الممتع في التصريف : 21 .

92- ينظر : الخصائص 2/132 .

93- ينظر : وظيفة المصدر : 30 .

94- ينظر : م . ن : ص20

95- ينظر : مقاييس اللغة : 2/71 ولسان العرب ، مادة حَصَدَ .

96- ينظر : وظيفة المصدر : 30-31.

97- ينظر: النظرية اللغوية في التراث العربي: 290.

98- ينظر : وظيفة المصدر : 31-32 .

99- ينظر : م . ن : 32 .

100- ينظر : مقاييس اللغة : 3/246-247 ، ولسان العرب : مادة شجر .

101- ينظر : المزهر:1/351 نقلاً عن كتاب الاشتقاق للزجاج ، وقد سمي هذا النوع بالاشتقاق الاكبر،وينظر: الممتع: 23-24 .

102- ينظر: وظيفة المصدر : 33 .

103- ارتشاف الضرب : 1/13 ، وينظر : وظيفة المصدر: 34 ، وقد يسمى هذا ايضا الكبير ، ورائده الخليل في كتابه (معجم العين) ج 1/ 54 ، وليس رائده ابن جني والفارسي او الزجاج كما زعم كثير من الباحثين، ينظر:الخصائص 1/25 ، والمزهر 1/347، وفقه اللغة لمحمد المبارك: 90-91.

104- ينظر : وظيفة المصدر : 34 .

105- ينظر :التعريفات :28 ، حيث سمي فيه بالاشتقاق الكبير،وقد يسمي بالإبدال كما في الصاحبي:203-204 .

106- ينظر : وظيفة المصدر :34 .

107- ينظر: النظرية اللغوية في التراث العربي: 298.

108- ينظر : وظيفة المصدر: 34 .

109- النظرية اللغوية في التراث العربي: 299.

110- ينظر : المعرّب : 62 و 161-162 و353.

111- الصاحبي : 271، والمزهر : 1/482-485 .

112- ينظر : وظيفة المصدر : 35 .

113- ينظر : م.ن.

114- ينظر : م . ن :35-36 .

115- ينظر : م.ن. 36 .

116- ينظر : م . ن : 36-37 .

117- ينظر : رسالة في الاشتقاق: ص24 ، ومقاييس اللغة : 1/273 ، وسر صناعة الاعراب : 233-235 ، والخصائص : 2/34-35 ، والمزهر : 1/287-350 .

118- ينظر : المصادر السابقة نفسها .

119- ينظر : وظيفة المصدر : 38-39 ، وتصريف الاسماء والأفعال : 128-129 .

120- ينظر : وظيفة المصدر : 39 .

121- ينظر : الفائق : 1/63 ، والنهاية في غريب الحديث والاثر 4/290 .

122- ينظر : وظيفة المصدر : 39 .

123- ينظر : المدارس النحوية اسطورة وواقع : ص155 .

124- ينظر : وظيفة المصدر : 40 .

125- ينظر : البحث النحوي عند الاصوليين : ص78-79 .

126- وظيفة المصدر : 70 .

127- طبقات النحويين واللغويين:25.

128- ينظر: الاصول، دراسة ابستمولوجية للفكر اللغوي عند العرب: 46، والمصطلح النحوي نشأته وتطوره:32.

129- مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو:16-21 .

130- ينظر : الفهرست : 11-14 ، وهمع الهوامع : 1/13-14، ووظيفة المصدر : 140 .

131- ينظر : معجم مقاييس اللغة : 4/299 .

132- لسان العرب : مادة عَرَبَ .

133- ينظر : الخصائص : 1/79 .

134- ينظر : م . ن : 1/80

135- شرح شذور الذهب:33-34.

136- حاشية الصبان على شرح على الفية ابن مالك : 1/48-49 ، وينظر : شرح المفصل : 1/11.

137- ينظر : وظيفة المصدر : 112-162 .

138- وظيفة المصدر : 142 .

139- الملخص في ضبط قوانين العربية : 104.

140- ينظر : وظيفة المصدر : 143.

141- ينظر : م.ن .

142- م.ن .

143- كنز العمال : 1/457 .

144- مراتب النحويين : 23 ، والمزهر : 2/397

145-اعراب القرآن للنحاس : 1/166 ، وطبقات النحويين واللغويين : 4و13 .

146- ينظر : وظيفة المصدر : 144 .

147- ينظر : المفصّل في النحو:2-4، وشرح المفصّل: 1/8-18.

148- وظيفة المصدر : 145 .

149- ينظر : وظيفة المصدر : 145 .

150- الأشباه والنظائر: 1/7-8.

151- وظيفة المصدر : 147 .

152- ينظر : الايضاح في علل النحو : 91 .

153- ينظر : ارتشاف الضرب : 1/413.

154- الكتاب : 1/3.

155- ينظر : وظيفة المصدر : 147 .

156- م . ن : 149 .

157- ينظر : م . ن

158- حاشية الصبان: 1/48-49 ، وشرح المفصل : 1/11 ، وإحياء النحو : 41-51 .

159- ينظر : وظيفة المصدر : 149 .

160- ينظر : م . ن : 150 .

161- ينظر : م.ن .

162- المورد النحوي الكبير : 8-12.

163- ينظر : وظيفة المصدر : 153.

164- الخصائص : 1/35 .

165- ينظر : وظيفة المصدر : 159.

166- ينظر : م.ن : 173 .

167- ينظر : وظيفة المصدر: 174-175 .

168- م. ن : 182 .

169- ينظر : م . ن : 183 .

170- ينظر : شرح التسهيل : 3/108-110.

171- ينظر : وظيفة المصدر : 185 .

172- ينظر : م .ن : 187 .

173- ينظر : شرح التسهيل : 3/109-111 .

174- ديوانه : 120 ، وينظر : وظيفة المصدر : 188 .

175- ينظر : شرح الكافية : 2/197 .

176- ينظر : وظيفة المصدر : 189 .

177- ينظر : الاصول لابن السراج: 2/137-139 ، وشرح الكافية: 2/192، ووظيفة المصدر: 190 .

178- ينظر : البحر المحيط : 2/19 ، وتفسير روح المعاني : 11/87 ، ووظيفة المصدر :190.

179- هذا الشرط عممه المتأخرون ، فجعلوه يشمل التوابع : الوصف والبدل والتوكيد ايضاً ، ينظر : شرح الاشموني 2/286 ، وشرح الكافية : 2/197 ، وهمع الهوامع : 2/93 ، ووظيفة المصدر : 191 .

180- ينظر وظيفة المصدر : 191 .

181- م . ن : 192 .

182- ينظر : وظيفة المصدر:192، والكشاف : 4/735 .

183- ينظر : الخصائص : 2/277 ، وظيفة المصدر : 192 .

184- ينظر : وظيفية المصدر : 193 .

185- م . ن :195.

186- صحيح البخاري الحديث 4499 .

187- ديوانه : 102 .

188- ديوانه : 83

189- وظيفة المصدر : 202 .

190- وظيفة المصدر : 207

191- ينظر : م . ن: 207 .

192- ينظر : م . ن. : 208 .

193- ينظر : إعراب الجمل وأشباه الجمل : 135-136 .

194- ينظر : المغني لابن هشام : 478 ، والكشاف : 1/25 ، والبحر المحيط 1/46-47 ، وإعراب الجمل وأشباه الجمل : 120 -125

195- ينظر : حاشية الشيخ ياسين : 2/142 .

196- ينظر : جامع الدروس العربية : 3/263 .

197- ينظر : اعراب الجمل وأشباه الجمل : 121 .

198- ينظر : المغني : 471-472.

199- ينظر : همع الهوامع : 1/157

200- ينظر : وظيفة المصدر : 211-212 .

201- شرح اشعار الهذليين : 213 .

202- ينظر : وظيفة المصدر : 213 .

203- ينظر : وظيفة المصدر : 214 .

204- ينظر : م . ن : 215

205- ينظر : م.ن : 215-216 نقلاً عن شرح كتاب سيبويه للرماني.

206- التحليل النحوي أصوله وأدلته واساليبه : 225-230

207- ينظر : وظيفة المصدر : 217 .

208- ينظر : م . ن : 217.

209- ينظر : الخصائص : 2/296 -277 ووظيفة المصدر : 218 .

210- ينظر : الممتع في التصريف : 41 .

211- ينظر : وظيفة المصدر : 218 .

212- ينظر: وظيفة المصدر : 219

213- ينظر : المغني : 486 .

214- ينظر: الكتاب : 1/230

215- ينظر: وظيفة المصدر : 220 .

**فهرسة المصادر**

* القرآن الكريم
* إحياء النحو، إبراهيم مصطفى، القاهرة،1959.
* ارتشاف الضَرَب من لسان العرب، أبو حيان الأندلسي، تحقيق: رجب عثمان محمد، رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، 1998.

اسرار العربية ، تأليف أبي البركات عبد الرحمن بن محمد الانباري ، ت577هـ، عني بتحقيقه محمد بهيمة البيطار ، دار الاوقاف العربي ، مطبوعات المجمع العلمي العربي بدمشق ، د.ت.

* الاشتقاق ، تصنيف الشيخ الإمام أبي بكر محمد بن الحسن ابن دريد الأزدي،تحقيق: عبد السلام محمد هارون،دار الجيل، بيروت. ط1 ، 1991.
* إشكاليات في البحث والنقد النحويين، د.فخر الدين قباوة، دار الملتقى،سوريا، ط1، 2004.

الاصول في النحو لأبي بكر السراج النحوي البغدادي ت 316هـ ،تحقيق د.عبد الحسين الفتلي، مطبعة نعمان، 1973 .

* الأصول، دراسة ابستمولوجية للفكر اللغوي عند العرب، د.تمام حسّان، عالم الكتب، 2000م.
* إعراب الجمل وأشباه الجمل،د.فخر الدين قباوة، دار الأوزاعي،ط4، 1986.
* إعراب القرآن، أحمد بن محمد بن اسماعيل النحاس، تحقيق: خالد العلي،الناشر: دار المعرفة، د.ت.
* الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين،كمال الدين أبي البركات الأنباري،تح: محمد محيي الدين عبد الحميد،دار الطلائع، د.ت.
* الإيضاح في علل النحو، أبو القاسم الزجاجي (ت337هـ)، تحقيق: د.مازن المبارك، دار النفائس، ط3، 1979.
* البحث النحوي عند الأصوليين ،د. مصطفى جمال الدين،أطروحة دكتوراه، جامعة بغداد، 1981.
* تأويل مشكل القرآن،أبو محمد بن عبدالله بن مسلم بن قتيبة، تحقيق: السيد أحمد صقر، مكتبة دار التراث-القاهرة، د.ت.
* التحليل النحوي أصوله وأدلته،د.فخر الدين قباوة،الشركة المصرية العالمية للنشر،طبع دار توبار للطباعة،القاهرة،ط1، 2006.
* تصريف الأسماء والأفعال، فخر الدين قباوة، بيروت، ط3، 1998.
* التعريفات ،علي بن محمد بن الزين الشريف الجرجاني (ت816هـ) ، حققه عادل انور خضر ، دار المعرفة ، بيروت – لبنان ، ط1 ، 2007.
* تفسير البحر المحيط، أبو حيان الأندلسي،تحقيق: عادل أحمد وعلي معوض،دار الكتب العلمية-بيروت،ط1، 1993.
* تهذيب اللغة، محمد بن أحمد بن الأزهري الهروي أبو منصور(ت370هـ)، تحقيق: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط1، 2001.
* جامع الدروس العربية، الشيخ مصطفى الغلاييني، ضبطه وأخرج آياته وشواهده الشعرية: محمد فريد، المكتبة التوقيفية، القاهرة، 2003.
* حاشية الشيخ ياسين على شرح الخبيصي على التهذيب، ياسين بن زين الدين بن أبي بكر العليمي، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، د.ت.
* حاشية الصبان، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ، تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد،المكتبة التوقيفية-القاهرة،د.ت.
* الخصائص، صنعة أبي الفتح عثمان بن جنّي(ت392هـ)، تحقيق: الشربيني شريدة، دار الحديث،القاهرة،2007.
* دراسات في فقه اللغة،الدكتور صبحي الصالح،دار العلم للملايين، بيروت-لبنان، ط1، 1960،ط16، 2004.
* دراسة مقارنة عن الاشتقاق عند ابن جني في الخصائص والسيوطي في المزهر،إعداد عناية الرشيدة، بحث جامعي، كلية العلوم الإنسانية والثقافة، الجامعة الإسلامية الحكومية بمالانج،2009.
* ديوان أوس بن حجر، تحقيق وشرح: د.محمد يوسف نجم،دارصادر،بيروت، ط3، 1979.
* ديوان العباس بن مرداس السلمي،جمعه وحققه د.يحيى الجبوري،مؤسسة الرسالة ببيروت،ط1، 1991.
* رسالة الاشتقاق، أبي بكر محمد بن السرّاج(ت316هـ)،تحقيق: محمد علي الدرويش، ومصطفى الحدري،مكتبة جامعة اليرموك، د.ت.
* روح المعاني في تفسير القرآن الكريم والسبع المثاني، محمود شكري الآلوسي، إدارة الطباعة المنيرية، تصوير: دار إحياء التراث العربي،د. ت.
* سرّ صناعة الإعراب، تأليف أبي الفتح عثمان بن جني(ت392هـ)، تحقيق: محمد حسن محمد حسن إسماعيل، شارك معه: أحمد رشدي شحاتة عامر، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان،ط1، 2000.
* شبكة ضفاف لعلوم اللغة العربية، ضفة التراجم والسير.
* شرح أشعار الهذليين، صنعة أبي سعيد الحسن بن الحسين السكَّري،حققه:عبد الستار أحمد فرَّاج،وراجعه:محمود محمد شاكر،مكتبة دار العروبة،القاهرة، ومطبعة المدني بالقاهرة.د.ت.
* شرح التسهيل، محمد بن عبد الله بن مالك الجياني تلأندلسي،تحقيق: عبد الرحمن السيد ومحمد المختون، دار هجر، د.ت.
* شرح ديوان جميل بثينة،قام بشرحها: إبراهيم جزيني،دار الكاتب العربي،بيروت-لبنان، ط1، 1968.
* شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، لابن هشام الأنصاري، المكتبة العصرية، صيدا، 1988م.
* شرح قطر الندى وبل الصدى، صنفه جمال الدين عبد الله بن هشام الأنصاري(ت761هـ)، تحقيق: بركات يوسف هبّود، شركة دار الأرقم بن أبي الأرقم للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت-لبنان، ط1، 1998.
* شرح كافية ابن الحاجب،تأليف: رضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي(ت686هـ)، قدم له ووضع حواشيه وفهارسه:د. أميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية،بيروت-لبنان، ط2، 2007.
* شرح كتاب الحدود في النحو للأمام عبدالله احمد الفاكهي النحوي المكي ت792هـ ، تحقيق . د. المتولي رمضان أحمد الدميري ، ط1 1988 ، ط2 1993، مكتبة وهبة مصر
* شرح المفصل للزمخشري(ت538هـ)،تأليف :موفق الدين أبي البقاء يعيش بن علي بن يعيش الموصلي(ت643هـ)، قدم له ووضع حواشيه وفهارسه: د. أميل بديع يعقوب،منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية،بيروت-لبنان، ط1، 2001.
* الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها، للعلامة الإمام: أبي الحسين أحنمد بن فارس بن زكريا الرازي اللغوي، حققه وضبط نصوصه وقدّم له: د.عمر فاروق الطبّاع، دار مكتبة المعارف للطباعة والنشر،بيروت- لبنان،ط1، 1993.
* صحيح البخاري وهو الجامع المسند الصحيح المختصر للإمام أبي عبدالله محمد بن اسماعيل البخاري، اعتنى به:عز الدين صلي، وعماد الطيار وياسر حسن، مؤسسة الرسالة،د.ت.
* طبقات النحويين واللغويين، محمد بن الحسن الزبيدي الأندلسي (ت379هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم/ دار المعارف،مصر، د.ت.
* علم التحقيق للمخطوطات العربية، بحث تأسيسي للتأصيل، د.فخر الدين قباوة، دار الملتقى،سوريا، ط1، 2005.
* الفائق في غريب الحديث والأثر، أبو القاسم محمد بن عمرو الزمخشري (ت538هـ)، تحقيق: علي محمد البجاوي، ومحمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعرفة-لبنان، ط2، د.ت.
* فتاوى في علوم اللغة العربية، د.فخر الدين قباوة، دار الملتقى، سوريا،ط1، 2007.
* الفهرست في أخبار العلماء المصنفين من القدماء والمحدثين وأسماء كتبهم،أبي الفرج محمد بن أبي يعقوب اسحاق المعروف بالنديم(ت380هـ)، ضبطه وشرحه د.يوسف علي طويل، وضع فهارسه: أحمد شمس الدين،دار الكتب العلمية،بيروت-لبنان. ط3، 2010.
* فقه اللغة، د.حاتم صالح الضامن، مطبعة وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، العراق، 1989.
* فقه اللغات السامية، كارل بروكلمان، تحقيق: د.رمضان عبد التواب، مطبوعات جامعة الرياض،1977.
* فقه اللغة وخصائص العربية، محمد مبارك، دار الفكر، بيروت،ط3، 1968.
* قراءة موجهة لمصادر التراث في رحاب المكتبة العربية،مناهج ونماذج، د.فخر الدين قباوة،دار الملتقى، سوريا،ط1، 2003.
* الكتاب،كتاب سيبويه،أبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، تحقيق وشرح:عبد السلام محمد هارون،عالم الكتب،بيروت،ط3، 1983.
* كتاب العين، الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت175هـ)، تحقيق: د. مهدي المخزومي، ود.إبراهيم السامرائي، منشورات وزارة الثقافة والإعلام،الجمهورية العراقية،دائرة الشؤون الثقافية،بغداد،1985.
* الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، أبو القاسم محمد بن عمر الزمخشري (ت538هـ)، تحقيق: عبد الرزاق المهدي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، د.ت.
* كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال، علاء الدين علي المتقي بن حسام الدين الهندي، تحقيق: صفوت السقا وبكري الحياني، مؤسسة الرسالة، د.ت.
* لسان العرب، للإمام العلاّمة ابن منظور(ت711هـ)،اعتنى بتصحيحه: أمين محمد عبد الوهاب،ومحمد الصادق العبيدي،دار إحياء التراث العربي، ومؤسسة التاريخ العربي،بيروت-لبنان،ط3، 1986.
* اللغة العربية معناها ومبناها، د. تمام حسان، عالم الكتب، ط5، 2006.
* المدارس النحوية،أسطورة وواقع، د. إبراهيم السامرائي، دار الفكر-عمّان/الأردن، د.ت.
* مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو،د.مهدي المخزومي، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، ط2، 1958.
* مراتب النحويين، أبو الطيب عبد الواحد بن علي اللغوي (ت351هـ)، طبع دار نهضة مصر بالفجالة، 1974.
* المزهر في علوم اللغة وأنواعها، العلاَّمة عبد الرحمن جلال الدين السيوطي،(ت911هـ)، شرحه وصححه وضبطه:محمد أحمد جاد المولى بك،ومحمد أبو الفضل إبراهيم،وعلي محمد البجاوي،منشورات المكتبة العصرية،صيدا-بيروت،1987.
* مسند الإمام أحمد، تحقيق: شعيب الأرناؤوط وعادل مرشد وآخرون، إشراف: د عبد الله بن عبدالمحسن التركي، مؤسسة الرسالة، ط. الأولى (1421هـ-2001م).
* المصطلح النحوي نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث للهجرة، عوض حمد القوزي، الناشر: عمادة شؤون المكتبات، جامعة الرياض، 1981.
* معاني النحو،د.فاضل السامرائي،شركة العاتك للطبع والنشر والتوزيع،القاهرة، ط2، 2003.
* المعرّب من الكلام الأعجمي على حروف المعجم، أبو منصور الجواليقي، تحقيق وتعليق: أحمد محمد شاكر، مطبعة دار الكتب، ط2 ، 1969.
* معجم مقاييس اللغة، أحمد بن فارس بن زكريا الرازي،(ت395هـ)، تحقيق:عبد السلام محمد هارون، دار الفكر-دمشق، 1979.
* المغني في تصريف الأفعال، محمد بن عبد الخالق عضيمة،، الناشر:دار الحديث-القاهرة، ط2، 1999.
* مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، جمال الدين بن هشام(ت761هـ)، تحقيق: د.مازن المبارك، دار الفكر-دمشق،ط6، 1985.
* المفصّل في النحو، جارالله محمود بن عمر الزمخشري(ت538هـ)،تحقيق: بروخ، خريستيانيا،طبعة برلين 1859.
* الملخص في ضبط قوانين العربية، ابن أبي الربيع الأشبيلي، تحقيق: د.علي حكمي، ط1، 1985م.
* الممتع في التصريف، علي بن مؤمن الحضرمي الأشبيلي أبو الحسن المعروف بابن عصفور(ت669هـ)، تحقيق: أحمد عزو عناية وعلي محمد مصطفى، دار إحياء التراث العربي،ط1، 2011.
* المورد النحوي ،نماذج تطبيقية في الإعراب والصرف، د.فخر الدين قباوة، دار الملتقى، سوريا، ط1، 2006.
* النظرية اللغوية في التراث العربي، أ.د.محمد عبد العزيز عبد الدايم، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، 2006.
* النهاية في غريب الحديث والأثر، مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد الشيباني الجزري ت(606هـ)، تحقيق: طاهر أحمد الزاوي، محمود محمد الطناحي، المكتبة العلمية-بيروت،1979.
* همع الهوامع شرح جمع الجوامع في علم العربية،تأليف الإمام الحافظ جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي(ت911هـ)، عني بتصحيحه السيد محمد بدر الدين النعساني، مطبعة السعادة،مصر، ط1، 1327هـ.
* وظيفة المصدر في الاشتقاق والإعراب،بحث ميداني للتأصيل، د.فخر الدين قباوة،دار الرفاعي للنشر،ودار القلم العربي،سوريا/حلب، ط1، 2007.

|  |
| --- |
|  |
|  |  |
|  |  |
|  |  |